

جمعية البنوك في فلسطين

Association of Banks in Palestine

دراسات مصرفية

2011



المصارف الوافدة



المصارف المحلية



الصناعة المصرفية



التسهيلات المباشرة



ودائع العملاء



المصارف الإسلامية



الحوالات



الشيكات



التسهيلات غير المباشرة

دراسات مصرفية

2011

- كتاب الوضع المالي للبنوك 2011.
- سلطة النقد الفلسطينية.

يهدف هذا الإصدار إلى توفير المعرفة عن واقع القطاع المصرفي من خلال دراسات تحليلية، ليشكل مرجعاً أساسياً للمهتمين و الباحثين و صناع القرار.

5	الصناعة المصرفية
11	المصارف المحلية
17	المصارف الوافدة
23	المصارف الإسلامية
29	ودائع العملاء
35	التسهيلات المباشرة
41	التسهيلات غير المباشرة
47	الشيكات
53	الحوالات
59	الجهاز الوظيفي



- الموجودات : ارتفاع بـ 6% لتصل إلى 9.1 مليار دولار.
- التسهيلات المباشرة : ارتفاع بـ 24% لتصل إلى 3.5 مليار دولار.
- ودائع العملاء : ارتفاع بـ 3% لتصل إلى 7 مليار دولار.
- حقوق الملكية : ارتفاع بـ 8% لتصل إلى 1.2 مليار دولار.
- الأرباح الصافية : انخفاض بـ 7% لتصل إلى 129 مليون دولار.



الميزانية العمومية

صافي الموجودات

ارتفع حجم صافي موجودات البنوك العاملة في فلسطين بـ 523 مليون دولار (6%) خلال العام 2011، ليبليغ 9.1 مليار دولار نهاية العام، نتيجة لارتفاعها لدى 10 بنوك وانخفاضها لدى 8 بنوك أخرى. وفيما يلي تفصيل لأهم بنود الموجودات:

■ الموجودات السائلة

انخفضت الأهمية النسبية للموجودات السائلة من صافي الموجودات إلى (47%) نهاية العام 2011 مقابل (53%) نهاية العام 2010، ويشير هذا التراجع إلى انخفاض في القيمة بـ 275 مليون دولار (6%) ليبليغ حجمها 4.2 مليار دولار نهاية العام 2011؛ حيث انخفض بند النقد والأرصدة لدى سلطة النقد بـ (11%) لتشكّل (34%) من الموجودات السائلة، كما انخفض بند الأرصدة لدى المركز الرئيسي بـ (5%) لتشكّل (19%) منها، وانخفض بند الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية بـ (3%) لتشكّل (47%) منها. وقد انخفضت الموجودات السائلة لدى 15 بنكاً وارتفعت لدى 3 بنوك أخرى.

■ صافي التسهيلات المباشرة

ارتفعت الأهمية النسبية لصافي التسهيلات الائتمانية المباشرة من صافي الموجودات إلى (38%) نهاية العام 2011 مقابل (33%) نهاية العام 2010، حيث ارتفعت قيمتها بـ 666 مليون دولار (24%) ليبليغ حجمها 3.5 مليار دولار نهاية العام 2011، وقد ارتفعت القروض الممنوحة بـ (28%) لتشكّل (71%) من صافي التسهيلات الممنوحة، كما ارتفع التمويل التأجيري بـ (16%) لتشكّل (0.2%) منها، وارتفع الجاري مدين بـ (15%) لتشكّل (26.6%)، في حين انخفضت الكمبيالات المخصومة بـ (25%) لتشكّل (0.2%)، كما انخفضت الحسابات المكشوفة بـ (1%) لتشكّل (2%) من صافي التسهيلات الممنوحة. وارتفعت نسبة صافي التسهيلات الائتمانية لودائع العملاء إلى (50%) نهاية العام 2011 مقابل (42%) نهاية العام 2010. وقد ارتفع صافي التسهيلات الممنوحة لدى 15 بنكاً وانخفضت لدى 3 بنوك أخرى.

المطلوبات وحقوق الملكية المطلوبات

ارتفع حجم مطلوبات البنوك العاملة في فلسطين بـ 430 مليون دولار (6%) خلال العام 2011، ليبلغ حجمها 7.9 مليار دولار، نتيجة لارتفاعها لدى 10 بنوك وانخفاضها لدى 8 بنوك أخرى. وفيما يلي تفصيل لأهم بنود المطلوبات:

■ ودائع العملاء

انخفضت الأهمية النسبية لودائع العملاء من إجمالي المطلوبات إلى (88%) نهاية العام 2011 مقابل (91%) نهاية العام 2010، وقد ارتفعت قيمتها بـ 177 مليون دولار (3%) ليبلغ حجمها 7 مليار دولار نهاية العام 2011. حيث ارتفعت ودائع التوفير بـ (10%) لتشكّل (29%) من إجمالي ودائع العملاء، كما ارتفعت الودائع الجارية بـ (3%) لتشكّل (39%) من الإجمالي، في حين انخفضت كل من الودائع الآجلة والتأمينات النقدية بـ (4%) لتشكّل (28%) و (5%) على التوالي. وقد ارتفعت ودائع العملاء لدى 10 بنوك بينما انخفضت لدى 8 بنوك أخرى.

■ ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وسلطة النقد

ارتفعت الأهمية النسبية لودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وسلطة النقد من إجمالي المطلوبات إلى (7%) نهاية العام 2011 مقابل (6%) نهاية العام 2010، حيث ارتفعت قيمتها بـ 119 مليون دولار (29%) ليبلغ حجمها 533 مليون دولار نهاية العام 2011؛ نتيجة لارتفاع ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية بـ 116 مليون دولار (37%) ليبلغ حجمها 427 مليون دولار، وارتفاع ودائع سلطة النقد بـ 3 مليون دولار (3%) ليبلغ حجمها 106 مليون دولار نهاية العام 2011. وقد ارتفعت إجمالي القيمة لدى 10 بنوك وانخفضت لدى 4 بنوك أخرى في حين لم تسجل البنوك الأربعة المتبقية أي تغير في القيمة.

حقوق الملكية

ارتفع حجم حقوق الملكية لدى البنوك العاملة في فلسطين بـ 92 مليون دولار (8%) خلال العام 2011، ليبلغ حجمها 1.2 مليار دولار، نتيجة لارتفاعها لدى 16 بنكاً وانخفاضها لدى بنكين آخرين. وفيما يلي تفصيل لأهم بنود حقوق الملكية:

■ رأس المال المدفوع

استقرت الأهمية النسبية لرأس المال المدفوع من حقوق الملكية على (74%) للعامين 2010 و 2011، وقد ارتفعت قيمته بـ 65 مليون دولار (8%) خلال العام 2011، ليبلغ حجمه 875 مليون دولار نهاية العام. وقامت 6 بنوك من أصل 18 بنكاً برفع رأس مالها خلال العام 2011.

■ الاحتياطيات

ارتفعت الأهمية النسبية للاحتياطيات من حقوق الملكية إلى (17%) نهاية العام 2011 مقابل (15%) نهاية العام 2010، حيث ارتفعت قيمتها بـ 40 مليون دولار (25%) ليبلغ حجمها 199 مليون دولار نهاية العام 2011؛ نتيجة لارتفاع بند الاحتياطي القانوني والتقلبات الدورية بـ 33 مليون دولار (31%) ليبلغ حجمه 137 مليون دولار، كما ارتفع بند احتياطي المخاطر المصرفية العامة والاختياري بـ 7 مليون دولار (12%) ليبلغ حجمه 62 مليون دولار. وقد ارتفعت الاحتياطيات لدى 14 بنكاً وانخفضت لدى 3 بنوك أخرى واستقرت لدى بنك واحد.

قائمة الدخل

صافي الأرباح

انخفض صافي أرباح البنوك العاملة في فلسطين بـ 10 مليون دولار (7%) خلال العام 2011، ليبلغ حجمه 129 مليون دولار؛ نتيجة لارتفاع المصاريف بنسبة أعلى من نسبة ارتفاع الإيرادات. وقد حقق 15 بنكاً من أصل 18 بنكاً أرباحاً صافية خلال العام 2011.

الإيرادات

ارتفعت إيرادات البنوك العاملة في فلسطين بـ 19 مليون دولار (5%) خلال العام 2011 ليبلغ حجمها 416 مليون دولار. وقد ارتفعت الإيرادات لدى 14 بنكاً وانخفضت لدى 4 بنوك أخرى.

■ صافي إيرادات الفوائد والعمولات

ارتفعت الأهمية النسبية لصافي إيرادات الفوائد والعمولات من إجمالي الإيرادات إلى (83%) نهاية العام 2011 مقابل (72%) نهاية العام 2010، وقد ارتفعت قيمتها بـ 58 مليون دولار (20%) خلال العام 2011 ليبلغ حجمها 344 مليون دولار، حيث ارتفع بند صافي إيرادات العمولات بـ 7 مليون دولار (12%) ليبلغ حجمه 66 مليون دولار، كما ارتفع بند صافي إيرادات الفوائد بـ 51 مليون دولار (23%) ليبلغ حجمه 278 مليون دولار نهاية العام؛ وذلك نتيجة لارتفاع الفوائد الدائنة بـ 60 مليون دولار (24%) وارتفاع الفوائد المدينة بـ 9 مليون دولار (34%).

المصاريف

ارتفعت مصاريف البنوك العاملة في فلسطين بـ 27 مليون دولار (12%) خلال العام 2011، ليبلغ حجمها 252 مليون دولار. وقد ارتفع إجمالي المصاريف لدى 13 بنكاً وانخفض لدى 5 بنوك أخرى.

■ المصاريف التشغيلية:

انخفضت الأهمية النسبية للمصاريف التشغيلية من إجمالي المصاريف إلى (87%) نهاية العام 2011 مقابل (90%) نهاية العام 2010، وقد ارتفعت قيمتها بـ 17 مليون دولار (8%) خلال العام 2011 ليبلغ حجمها 220 مليون دولار نهاية العام، ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع مصاريف الموظفين بـ 9 مليون دولار (8%) ليبلغ حجمها 127 مليون دولار.

المؤشرات المالية

تبرز البيانات المالية المجمعة للبنوك العاملة في فلسطين تحسن نسب السيولة لديها؛ حيث ارتفعت نسبة صافي التسهيلات المباشرة إلى ودائع العملاء لتصل إلى (50.1%) نهاية العام 2011 مقابل (41.6%) نهاية العام 2010 نتيجة لارتفاع صافي التسهيلات المباشرة بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع ودائع العملاء، كما ارتفعت نسبة صافي التسهيلات المباشرة إلى صافي الموجودات لتصل إلى (38.4%) نهاية العام 2011 مقابل (33%) نهاية العام 2010 نتيجة لارتفاع صافي التسهيلات المباشرة بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع صافي الموجودات، في حين انخفضت نسبة ودائع العملاء إلى صافي الموجودات لتصل إلى (76.6%) نهاية العام 2011 مقابل (79.2%) نهاية العام 2010 نتيجة لارتفاع ودائع العملاء بنسبة أقل من نسبة ارتفاع صافي الموجودات.

وبالنظر إلى مؤشرات الربحية، فقد انخفضت نسبة العائد على الموجودات لتصل إلى (1.4%) نهاية العام 2011 مقابل (1.6%) نهاية العام 2010 نتيجة إلى انخفاض صافي الأرباح وارتفاع صافي الموجودات، كما انخفضت نسبة العائد على حقوق الملكية لتصل إلى (10.8%) نهاية العام 2011 مقابل (12.7%) نهاية العام 2010، نتيجة إلى انخفاض صافي الأرباح وارتفاع حقوق الملكية. في حين ارتفعت نسبة صافي إيرادات الفوائد والعمولات إلى الإيرادات لتصل إلى (82.8%) نهاية العام 2011 مقابل (72%) نهاية العام 2010 نتيجة لارتفاع صافي إيرادات الفوائد والعمولات بنسبة أعلى من نسبة ارتفاع الإيرادات.

وبالنسبة لمؤشرات هيكل رأس المال فقد انخفضت نسبة المطلوبات على صافي الموجودات لتصل إلى (86.9%) نهاية العام 2011 مقابل (87.2%) نهاية العام 2010، كما انخفضت نسبة الأرباح المدورة على حقوق الملكية لتصل إلى (7.4%) نهاية العام 2011 مقابل (8.6%) نهاية العام 2010، في حين ارتفعت نسبة صافي التسهيلات إلى حقوق الملكية لتصل إلى (293.9%) نهاية العام 2011 مقابل (257.8%) نهاية العام 2010.

مؤشرات القدرة التسويقية

ارتفع عدد الفروع والمكاتب لدى البنوك العاملة في فلسطين إلى 226 فرعاً ومكتباً منها 184 في الضفة الغربية، موزعة بواقع (41%) في محافظات شمال الضفة و (33%) في محافظات وسط الضفة و (26%) في محافظات جنوب الضفة. بينما بلغ عددها في قطاع غزة 42 فرعاً ومكتباً، (52%) منها في محافظة غزة وبيت لاهيا. كما بلغت قدرة الفرع الواحد على جذب ودائع العملاء بقيمة 34 مليون دولار نهاية العام 2011، وبلغت قدرته على منح تسهيلات مباشرة بقيمة 17 مليون دولار. كما استقر مؤشر الكثافة المصرفية نهاية العام 2011 على توفير فرع واحد لكل 19 ألف نسمة وصرافاً آلياً لكل 12 ألف نسمة.

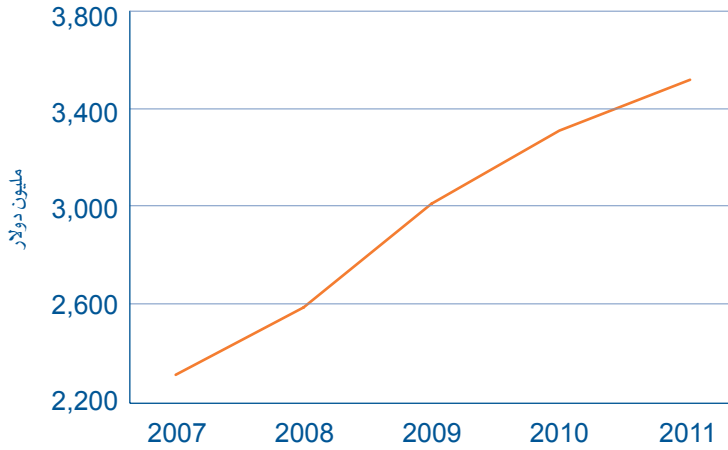


- الموجودات : ارتفاع بـ 5% لتصل إلى 3.5 مليار دولار.
- التسهيلات المباشرة : ارتفاع بـ 30% لتصل إلى 1.6 مليار دولار.
- ودائع العملاء : ارتفاع بـ 5% لتصل إلى 2.6 مليار دولار.
- التسهيلات / ودائع العملاء : شكلت التسهيلات 61% من ودائع العملاء.
- حقوق الملكية : ارتفاع بـ 10% لتصل إلى 492 مليون دولار.



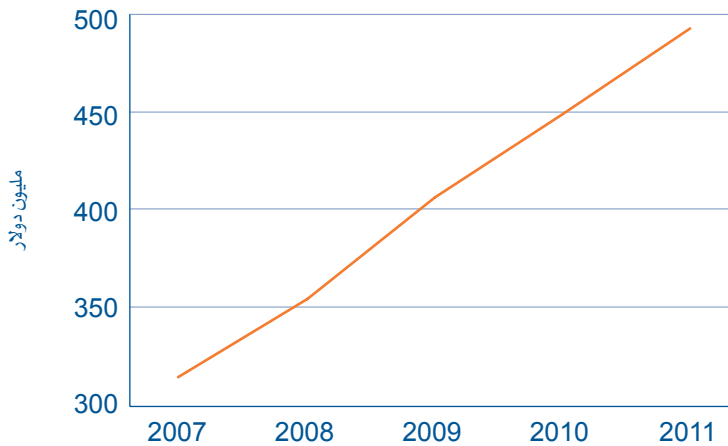
الاتجاه العام للموجودات

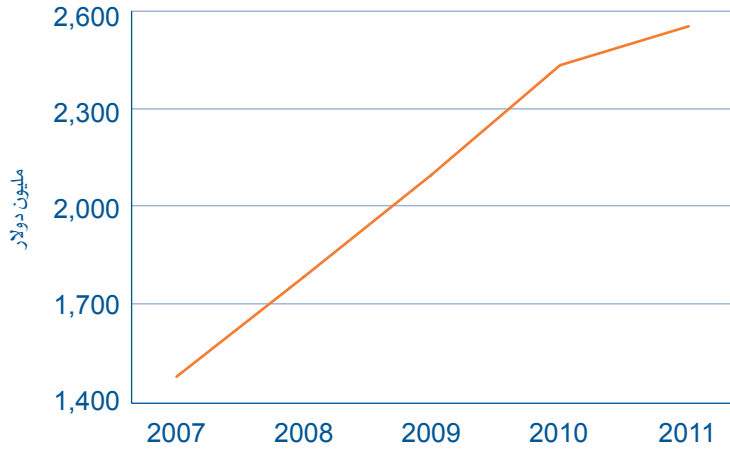
ارتفعت موجودات البنوك المحلية بـ 177 مليون دولار (5%) خلال العام 2011، كما ارتفعت بـ 1.1 مليار دولار (47%) مقارنة مع العام 2007، ليبلغ حجمها 3.5 مليار دولار نهاية العام 2011.



الاتجاه العام لحقوق الملكية

ارتفعت حقوق الملكية لدى البنوك المحلية بـ 46 مليون دولار (10%) خلال العام 2011، كما ارتفعت بـ 180 مليون دولار (58%) مقارنة مع العام 2007، ليبلغ حجمها 492 مليون دولار نهاية العام 2011.

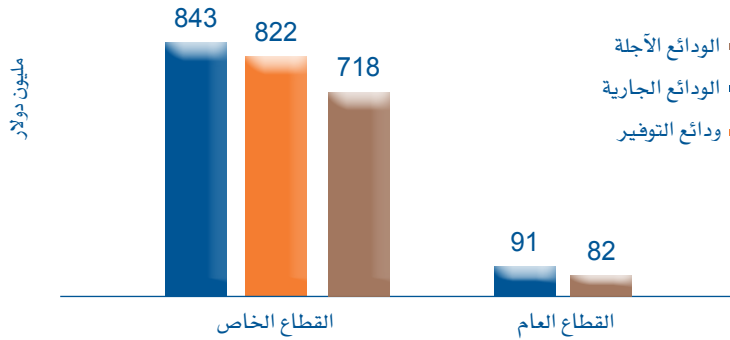




الاتجاه العام لودائع العملاء

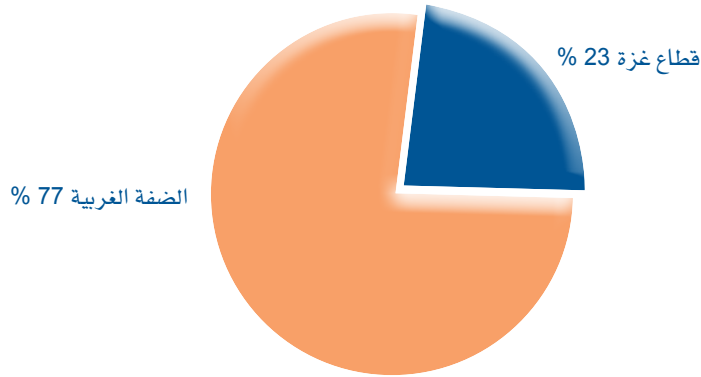
ارتفعت وداائع العملاء لدى البنوك المحلية بـ 124 مليون دولار (5%) خلال العام 2011، كما ارتفعت بـ 1.1 مليار دولار (74%) مقارنة مع العام 2007، ليبلغ حجمها 2.6 مليار دولار بعدد مقداره 1.3 مليون حساب، موزعة بنسبة (43%) لكل من الحسابات الجارية وحسابات التوفير، و(7%) لكل من الحسابات الآجلة والحسابات الأخرى، نهاية العام 2011.

ودائع العملاء حسب النوع والجهة المودعة



ارتفعت وداائع القطاع الخاص بـ 260 مليون دولار (12%) خلال العام 2011، لتبلغ 2.4 مليار دولار، نتيجة لارتفاع كل من وداائع التوفير بـ (17%) والودائع الجارية بـ (11%) و الودائع الآجلة بـ (8%). في حين انخفضت وداائع القطاع العام بـ 136 مليون دولار (44%) خلال العام 2011، لتبلغ 172 مليون دولار، نتيجة لانخفاض كل من الودائع الجارية بـ (56%) والودائع الآجلة بـ (21%). وتوزعت وداائع العملاء بنسبة (93%) للقطاع الخاص وبنسبة (7%) للقطاع العام.

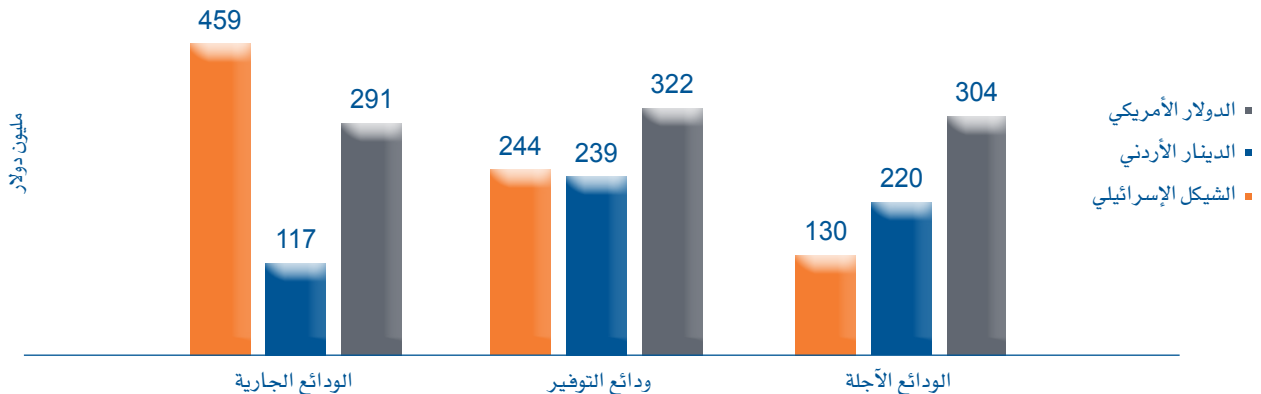
ودائع العملاء حسب المنطقة الجغرافية

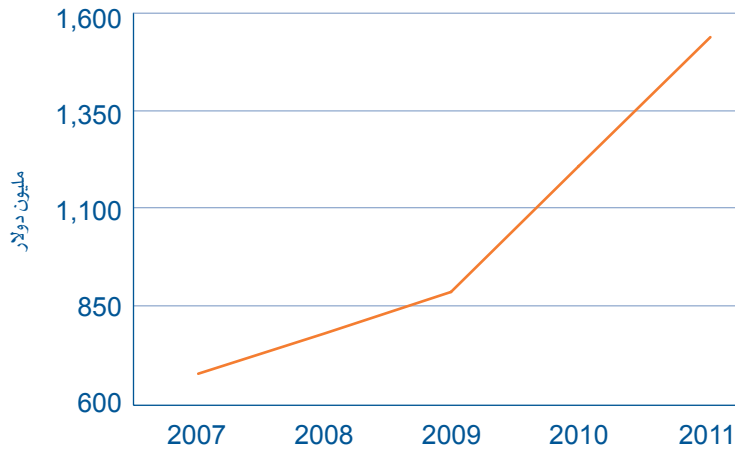


ارتفعت ودائع العملاء في الضفة الغربية بـ 91 مليون دولار (5%) خلال العام 2011، لتبلغ 2 مليار دولار ولتشكل (77%) من إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المحلية، كما ارتفعت ودائع العملاء في قطاع غزة بـ 33 مليون دولار (6%) لتبلغ 580 مليون دولار ولتشكل (23%) من الإجمالي.

ودائع العملاء حسب النوع والعملة

انخفضت الودائع الجارية بـ 31 مليون دولار (3%) خلال العام 2011 لتبلغ 924 مليون دولار، توزع الانخفاض على العملات الثلاث؛ (3%) للدولار و (2%) للشيك و (1%) للدينار، في حين ارتفعت ودائع التوفير بـ 121 مليون دولار (17%) لتبلغ 822 مليون دولار، حيث ارتفعت بعملة الشيك والدولار والدينار بـ (42%) و (10%) و (8%) على التوالي، كما ارتفعت الودائع الآجلة بـ 21 مليون دولار (3%) لتبلغ 677 مليون دولار، ارتفعت بعملة الشيك بـ (41%) وانخفضت بعملة الدينار والدولار بـ (5%) و (3%) على التوالي.



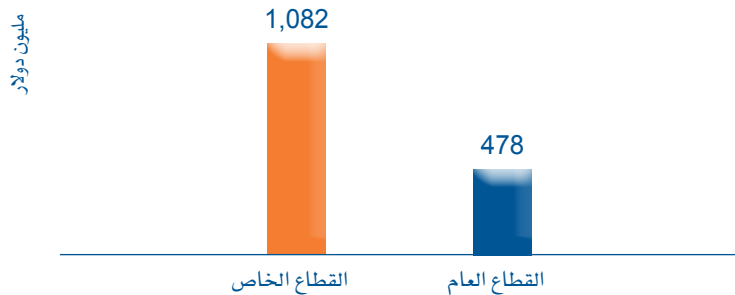


الاتجاه العام للتسهيلات المباشرة

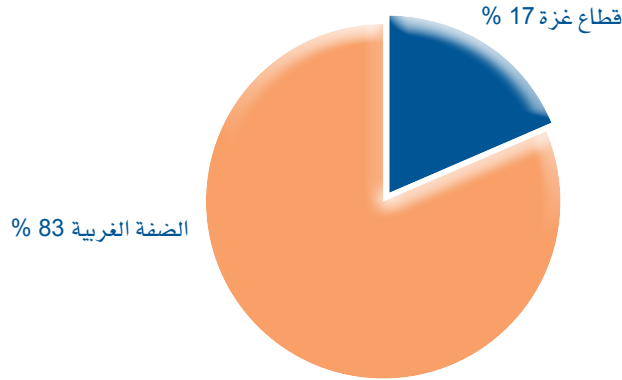
ارتفعت التسهيلات المباشرة الممنوحة من البنوك المحلية بـ 360 مليون دولار (30%) خلال العام 2011 كما ارتفعت بـ 862 مليون دولار (123%) بالمقارنة مع عام 2007، لتبلغ قيمتها 1.6 مليار دولار بعدد مقداره 195 ألف حساب، (48%) حسابات مكشوفة و (39%) قروض و (12%) جاري مدين، وقد شكلت التسهيلات الائتمانية (61%) من ودائع العملاء نهاية العام 2011.

التسهيلات المباشرة حسب الجهة الممنوحة

ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بـ 231 مليون دولار (27%) خلال العام 2011، لتبلغ 1.1 مليار دولار وتشكل (69%) من إجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك المحلية. كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بـ 129 مليون دولار (37%)، لتبلغ 478 مليون دولار، وتشكل (31%) من الإجمالي.



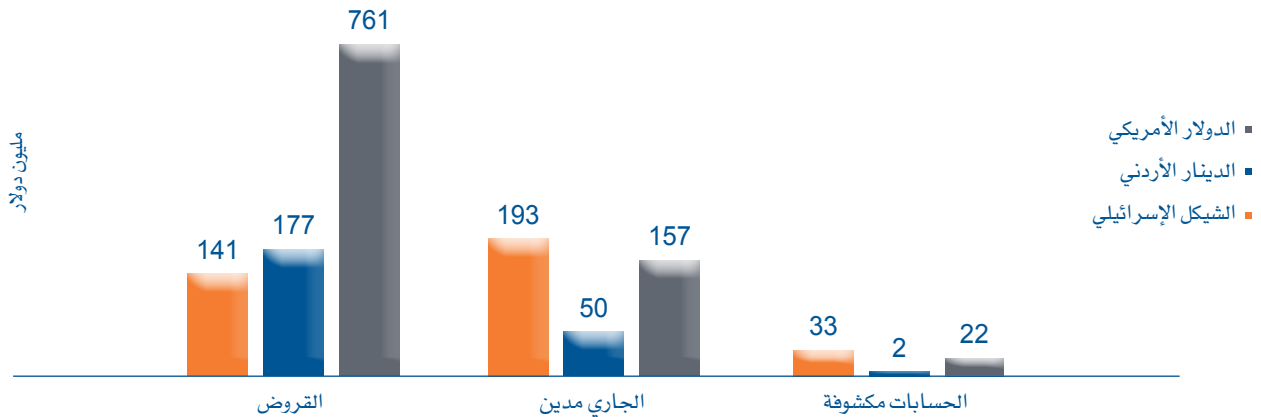
التسهيلات المباشرة حسب المنطقة الجغرافية



ارتفعت التسهيلات المباشرة الممنوحة في الضفة الغربية بـ 261 مليون دولار (25%) خلال العام 2011 لتبلغ 1.3 مليار دولار وتشكل (83%) من إجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك المحلية، كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة في قطاع غزة بـ 99 مليون دولار (58%) لتبلغ 268 مليون دولار وتشكل (17%) من الإجمالي.

التسهيلات المباشرة حسب النوع والعملة

ارتفعت القروض الممنوحة بـ 277 مليون دولار (34%) خلال العام 2011 لتبلغ 1.1 مليار دولار، حيث ارتفعت بعملة الدينار والدولار والشيك بـ (101%) و (32%) و (2%) على التوالي. كما ارتفع الجاري مدين بـ 84 مليون دولار (26%) ليبلغ 403 مليون دولار، حيث ارتفع بعمليتي الدينار والدولار بـ (4,073%) و (132%) على التوالي، في حين انخفض بعملة الشيك بـ (22%). بينما انخفضت الحسابات المكشوفة بـ 2 مليون دولار (3%) لتبلغ 58 مليون دولار حيث انخفضت بعملة الشيك بـ (9%) بينما ارتفعت بعمليتي الدولار والدينار بـ (9%) و (4%) على التوالي.



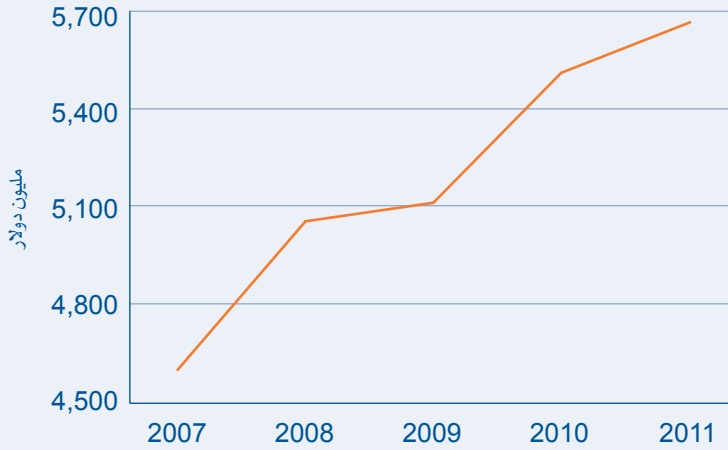


- الموجودات : ارتفاع بـ 3% لتصل إلى 5.6 مليار دولار.
- التسهيلات المباشرة : ارتفاع بـ 18% لتصل إلى 2 مليار دولار.
- ودائع العملاء : ارتفاع بـ 1% لتصل إلى 4.4 مليار دولار.
- التسهيلات / ودائع العملاء : شكلت التسهيلات 45% من ودائع العملاء.
- حقوق الملكية : ارتفاع بـ 6% لتصل إلى 691 مليون دولار.



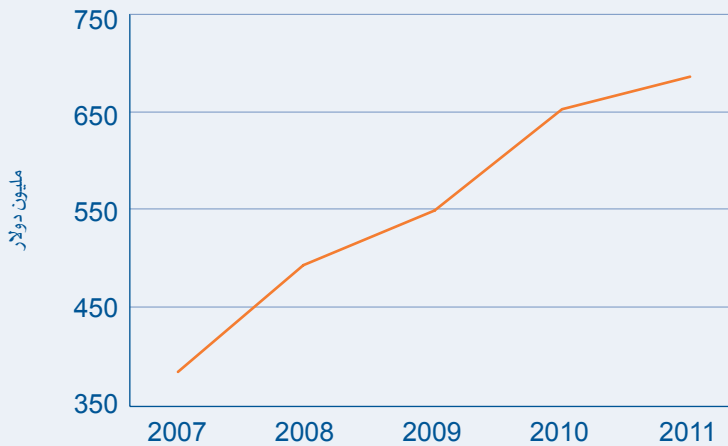
الاتجاه العام للموجودات

ارتفعت موجودات البنوك الوافدة بـ 142 مليون دولار (3%) خلال العام 2011، كما ارتفعت بـ 991 مليون دولار (21%) مقارنة مع العام 2007، لتبلغ 5.6 مليار دولار نهاية العام 2011.

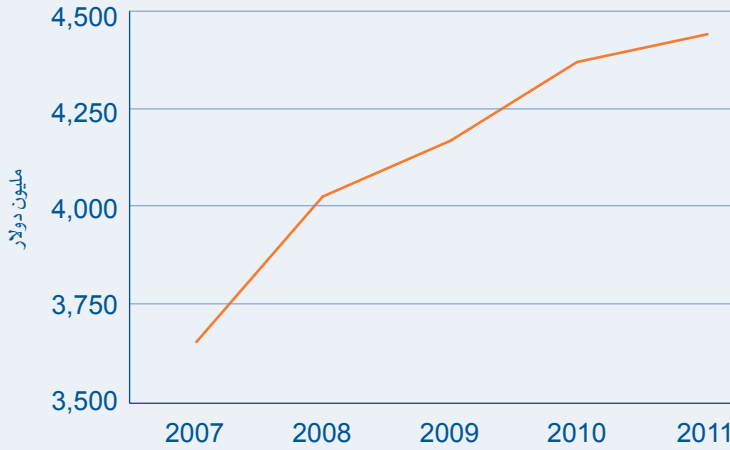


الاتجاه العام لحقوق الملكية

ارتفعت حقوق الملكية لدى البنوك الوافدة بـ 40 مليون دولار (6%) خلال العام 2011، كما ارتفعت بـ 301 مليون دولار (77%) مقارنة مع العام 2007، لتبلغ 691 مليون دولار نهاية العام 2011.

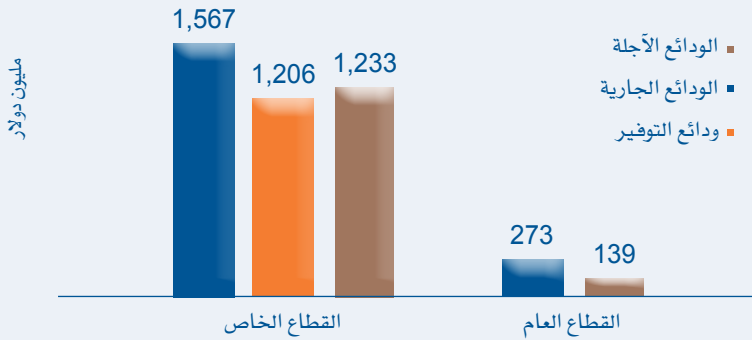


الاتجاه العام لودائع العملاء



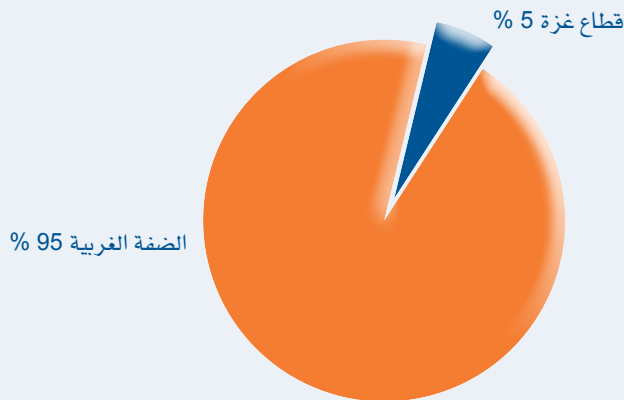
ارتفعت ودايع العملاء لدى البنوك الوافدة بـ 46 مليون دولار (1%) خلال العام 2011، كما ارتفعت بـ 766 مليون دولار (21%) مقارنة مع العام 2007، لتبلغ 4.4 مليار دولار بعدد يقارب 1.2 مليون حساب، (57%) حسابات توفير و (37%) حسابات جارية و (3%) لكل من الحسابات الآجلة والحسابات الأخرى، نهاية العام 2011.

ودائع العملاء حسب النوع والجهة المودعة



ارتفعت ودايع القطاع الخاص بشكل طفيف بـ 8 مليون دولار (0.2%) خلال العام 2011، لتبلغ 4 مليار دولار، نتيجة لارتفاع كل من ودايع التوفير بـ (5%) والودائع الجارية بـ (4%)، في حين انخفضت الودائع الآجلة بـ (9%). أما ودايع القطاع العام فقد ارتفعت بـ 38 مليون دولار (10%) خلال العام 2011، لتبلغ 412 مليون دولار، نتيجة لارتفاع الودائع الجارية بـ (26%) وانخفاض الودائع الآجلة بـ (11%).

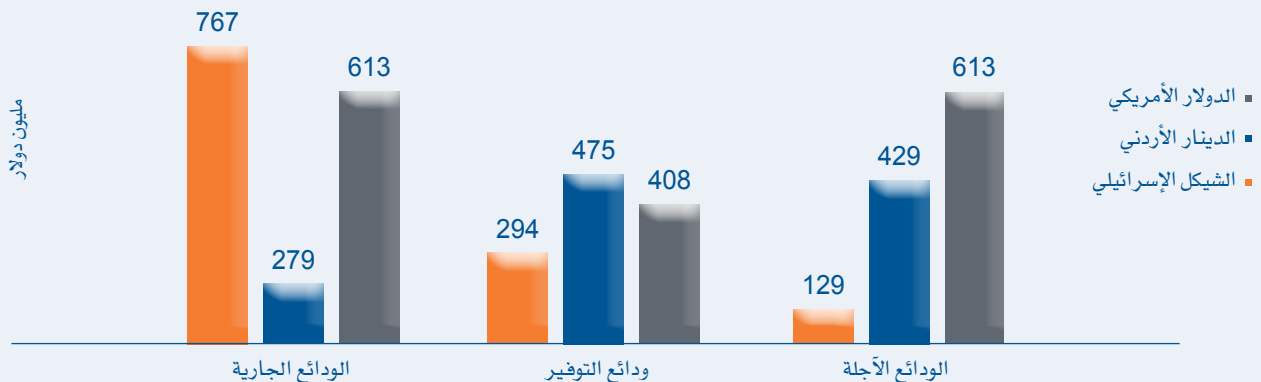
ودائع العملاء حسب المنطقة الجغرافية

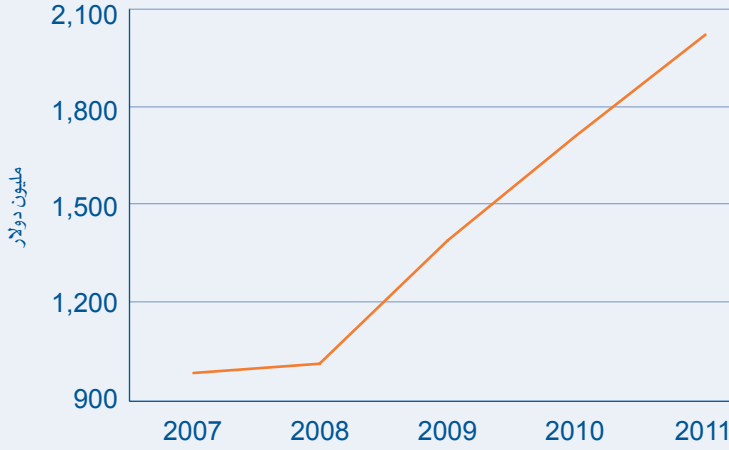


ارتفعت ودائع العملاء في الضفة الغربية بـ 83 مليون دولار (2%) خلال العام 2011، لتبلغ 4.2 مليار دولار وتشكل (95%) من إجمالي ودائع العملاء، في حين انخفضت ودائع العملاء في قطاع غزة بـ 37 مليون دولار (16%)، لتبلغ 199 مليون دولار وتشكل (5%) من الإجمالي.

ودائع العملاء حسب النوع والعملة

ارتفعت الودائع الجارية بـ 119 مليون دولار (7%) خلال العام 2011 لتبلغ 1.8 مليار دولار، حيث ارتفعت بعملة الشيك بـ (33%) بينما انخفضت بعمليتي الدينار والدولار بـ (6%) لكل منهما، كما ارتفعت ودائع التوفير بـ 61 مليون دولار (5%) لتبلغ 1.2 مليار دولار، حيث ارتفعت بعمليتي الشيك والدولار بـ (18%) و(5%) على التوالي، بينما انخفضت بعملة الدينار بـ (1%)، أما الودائع الآجلة فقد انخفضت بـ 108 مليون دولار بـ (8%) لتبلغ 1.2 مليار دولار، حيث انخفضت بعمليتي الدولار والدينار بـ (14%) و(7%) على التوالي في حين ارتفعت بعملة الشيك بـ (38%).



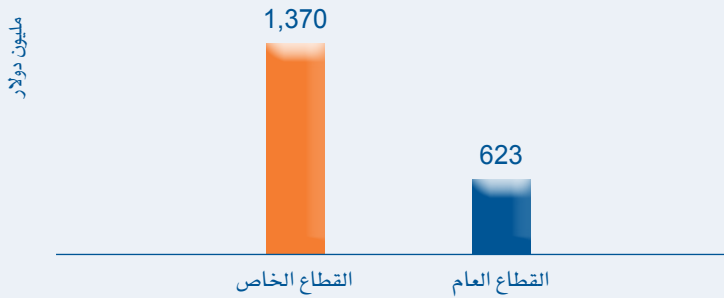


الاتجاه العام للتسهيلات المباشرة

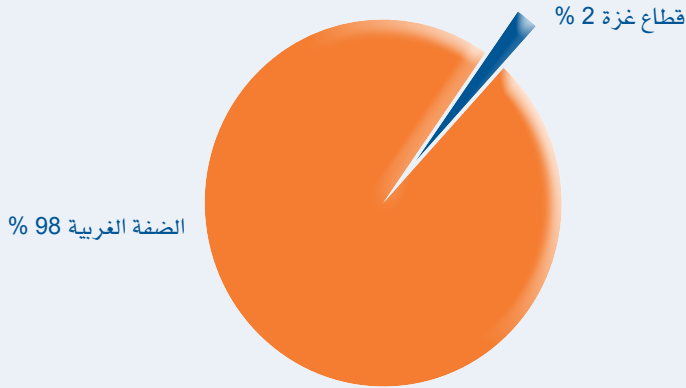
ارتفعت التسهيلات المباشرة الممنوحة من البنوك الوافدة بـ 307 مليون دولار (18%) خلال العام 2011، كما ارتفعت بـ 986 مليون دولار (98%) مقارنة مع العام 2007، لتبلغ 2 مليار دولار بعدد مقداره 138 ألف حساب، (55%) قروض و (29%) حسابات مكشوفة و (15%) جاري مدين و (1%) كمبيالات مخصومة. وقد شكلت التسهيلات الائتمانية (45%) ودائع العملاء نهاية العام 2011.

التسهيلات المباشرة حسب الجهة الممنوحة

ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بـ 172 مليون دولار (14%) خلال العام 2011، لتبلغ 1.4 مليار دولار وتشكل (69%) من إجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك الوافدة، كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بـ 135 مليون دولار (28%)، لتبلغ 623 مليون دولار وتشكل (31%) من الإجمالي.



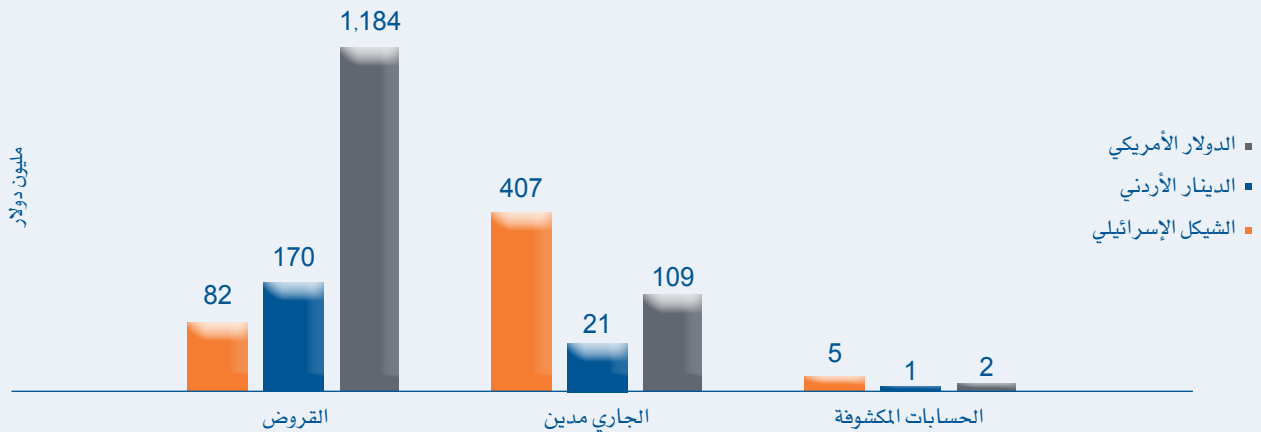
التسهيلات المباشرة حسب المنطقة الجغرافية



ارتفعت التسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية بـ 309 مليون دولار (19%) خلال العام 2011، لتبلغ 2 مليار دولار ولتشكل (98%) من إجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك الوافدة، في حين انخفضت التسهيلات الممنوحة في قطاع غزة بـ 2 مليون دولار (6%)، لتبلغ 33 مليون دولار ولتشكل (2%) من الإجمالي.

التسهيلات المباشرة حسب النوع والعملة

ارتفعت القروض الممنوحة بـ 274 مليون دولار (23%) خلال العام 2011، لتبلغ 1.4 مليار دولار، حيث ارتفعت بعملة الشيكل والدينار والدولار بـ (80%) و (27%) و (21%) على التوالي، كما ارتفع الجاري مدين بـ 38 مليون دولار (7%) ليبلغ 541 مليون دولار، حيث ارتفع بعملة الدولار والدينار والشيكل بـ (20%) و (10%) و (4%) على التوالي، بينما ارتفعت الحسابات المكشوفة بـ 624 ألف دولار (8%) لتبلغ 9 مليون دولار، حيث ارتفعت بعملة الشيكل بـ (42%)، في حين انخفضت بعمليتي الدينار والدولار بـ (24%) و (21%) على التوالي.



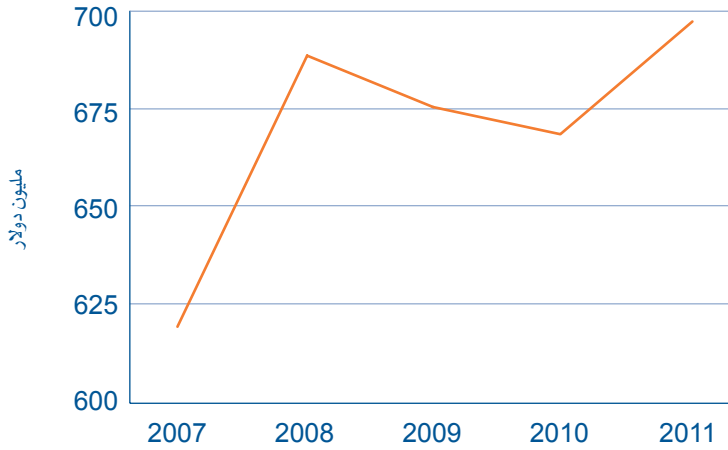


- الموجودات : ارتفاع بـ 4% لتصل إلى 695 مليون دولار.
- التمويلات المباشرة : ارتفاع بـ 28% لتصل إلى 323 مليون دولار.
- ودائع العملاء : ارتفاع بـ 3% لتصل إلى 537 مليون دولار.
- التسهيلات / ودائع العملاء : شكلت التسهيلات 60% من ودائع العملاء.
- حقوق الملكية : ارتفاع بـ 13% لتصل إلى 109 مليون دولار.



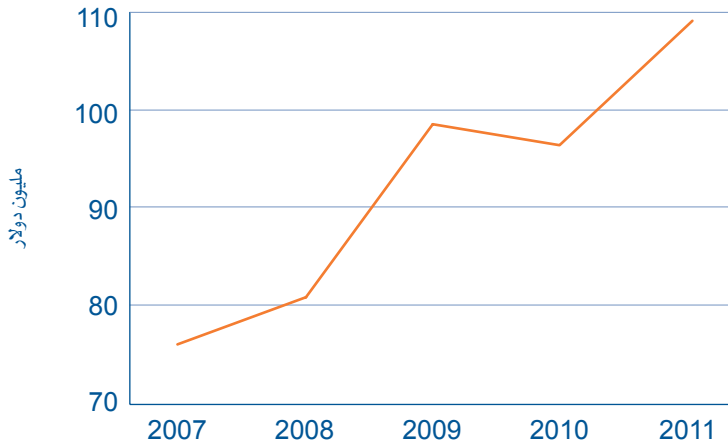
الاتجاه العام للموجودات

ارتفعت موجودات البنوك الإسلامية بـ 27 مليون دولار (4%) خلال العام 2011، كما ارتفعت بـ 76 مليون دولار (12%) مقارنة مع العام 2007، لتبلغ 695 مليون دولار نهاية العام 2011.

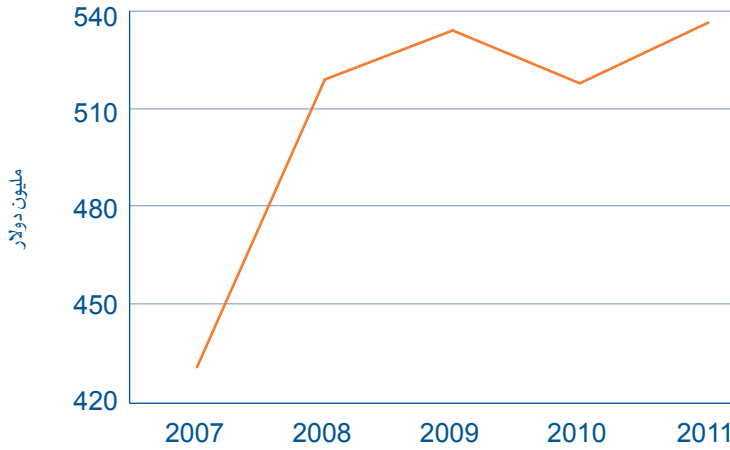


الاتجاه العام لحقوق الملكية

ارتفعت حقوق الملكية لدى البنوك الإسلامية بـ 12 مليون دولار (13%) خلال العام 2011، كما ارتفعت بـ 33 مليون دولار (43%) مقارنة مع العام 2007، لتبلغ 109 مليون دولار نهاية العام 2011.

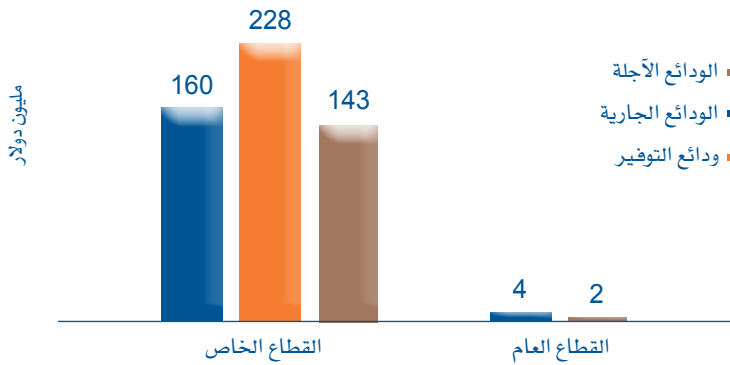


الاتجاه العام لودائع العملاء



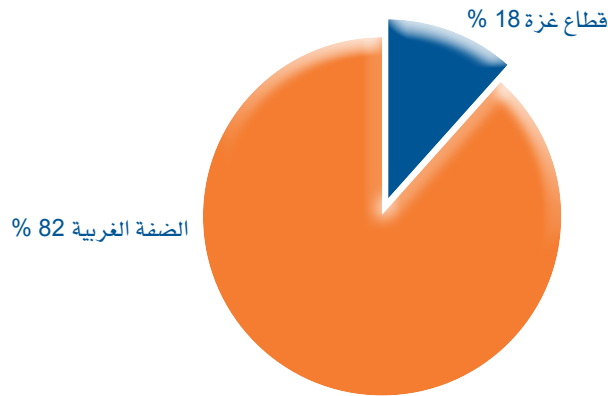
ارتفعت وداائع العملاء لدى البنوك الإسلامية بـ 18 مليون دولار (3%) خلال العام 2011، كما ارتفعت بـ 106 مليون دولار (25%) مقارنة مع العام 2007، لتبلغ 537 مليون دولار بعدد مقداره 533 ألف حساب، موزعة بنسبة (55%) حسابات جارية و (37%) حسابات توفير و (5%) حسابات استثمارية و (3%) حسابات أخرى نهاية العام 2011.

ودائع العملاء حسب النوع والجهة المودعة



ارتفعت وداائع القطاع الخاص بـ 17 مليون دولار (3%) خلال العام 2011 لتبلغ قيمتها 531 مليون دولار، نتيجة لارتفاع كل من وداائع التوفير بـ (16%) والودائع الجارية بـ (3%) وانخفاض الودائع الاستثمارية بـ (12%). كما ارتفعت وداائع القطاع العام بـ 276 ألف دولار (5%) خلال العام 2011 لتبلغ قيمتها 6 مليون دولار، نتيجة لارتفاع الودائع الاستثمارية بشكل ملحوظ بـ (561%) وانخفاض الودائع الجارية بـ (31%). وتوزعت وداائع العملاء بنسبة (99%) للقطاع الخاص و (1%) للقطاع العام.

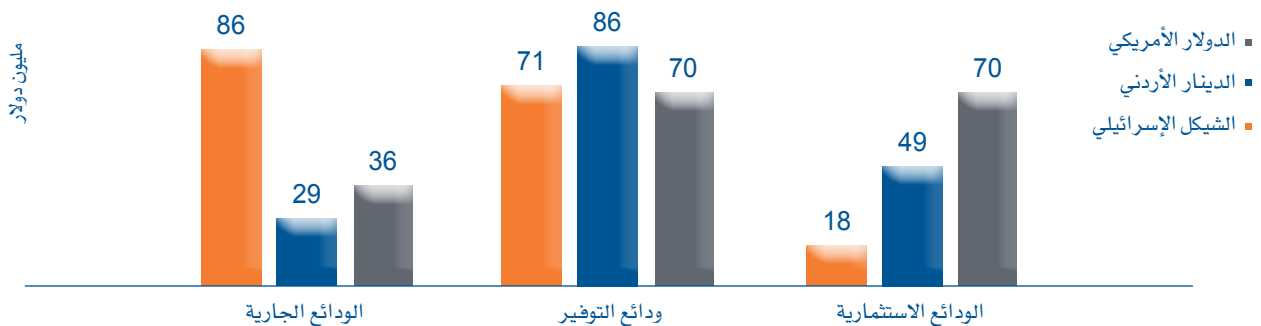
ودائع العملاء حسب المنطقة الجغرافية



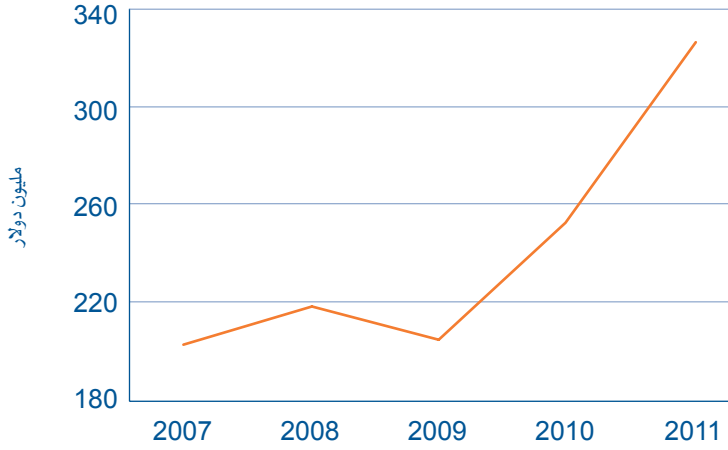
ارتفعت وداائع العملاء في الضفة الغربية بـ 29 مليون دولار (7%) خلال العام 2011، لتبلغ 440 مليون دولار ولتشكل (82%) من إجمالي وداائع العملاء لدى البنوك الإسلامية، في حين انخفضت وداائع العملاء في قطاع غزة بـ 11 مليون دولار (10%) لتبلغ 97 مليون دولار ولتشكل (18%) من الإجمالي.

ودائع العملاء حسب النوع والعملة

ارتفعت الودائع الجارية بـ 2 مليون دولار (1%) لتبلغ 154 مليون دولار، حيث ارتفعت بعملة الشيكل بـ (18%) وانخفضت بعمليتي الدينار والدولار بـ (14%) و (12%) على التوالي، كما ارتفعت وداائع التوفير بـ 32 مليون دولار (16%) لتبلغ 228 مليون دولار، حيث ارتفعت بعملة الشيكل والدينار والدولار بـ (40%) و (8%) و (7%) على التوالي، في حين انخفضت الودائع الاستثمارية بـ 19 مليون دولار (12%) لتبلغ 141 مليون دولار، حيث انخفضت بعمليتي الدولار والدينار بـ (16%) و (15%) على التوالي وارتفعت بعملة الشيكل بـ (13%).



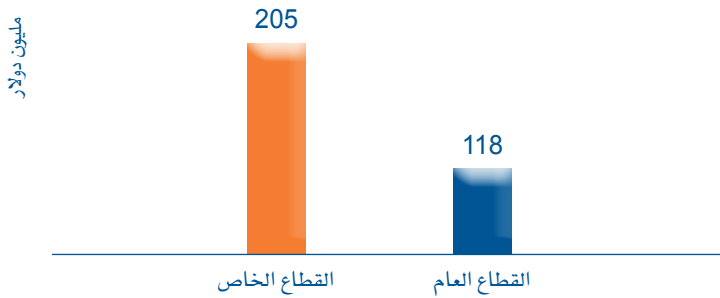
الاتجاه العام للتمويلات المباشرة



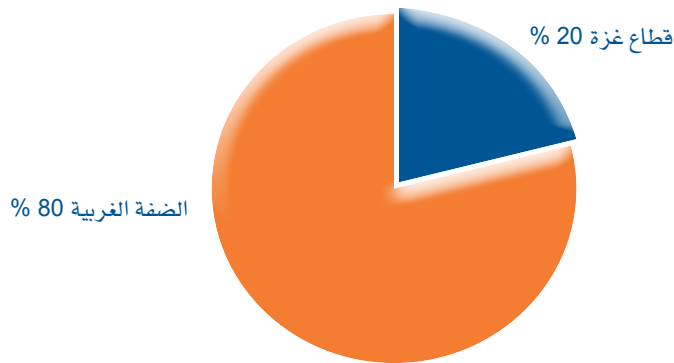
ارتفعت التمويلات المباشرة الممنوحة من البنوك الإسلامية بـ 70 مليون دولار (28%) خلال العام 2011، كما ارتفعت بـ 123 مليون دولار (61%) مقارنة مع العام 2007، لتبلغ 323 مليون دولار بعدد مقدراته 18 ألف حساب، (75%) ذمم ببيع و (23%) حسابات مكشوفة و (2%) تمويل تأجير. وقد شكلت التمويلات المباشرة (60%) من ودائع العملاء نهاية العام 2011.

التمويلات المباشرة حسب الجهة الممنوحة

ارتفعت التمويلات المباشرة الممنوحة للقطاع الخاص بـ 38 مليون دولار (22%) خلال العام 2011، لتبلغ 205 مليون دولار ولتشكل (63%) من إجمالي التمويلات الممنوحة من البنوك الإسلامية. كما ارتفعت التمويلات الممنوحة للقطاع العام بـ 32 مليون دولار (38%)، لتبلغ 118 مليون دولار ولتشكل (37%) من الإجمالي.



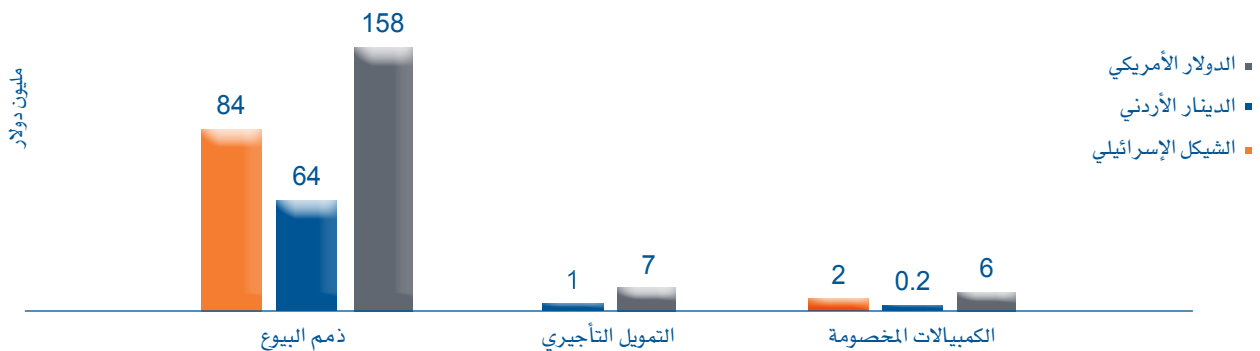
التمويلات المباشرة حسب المنطقة الجغرافية



ارتفعت التمويلات المباشرة الممنوحة في الضفة الغربية بـ 49 مليون دولار (23%) خلال العام 2011، لتبلغ 258 مليون دولار وتشكل (80%) من إجمالي التمويلات الممنوحة من البنوك الإسلامية، كما ارتفعت التمويلات الممنوحة في قطاع غزة بـ 21 مليون دولار (47%) لتبلغ 65 مليون دولار وتشكل (20%) من الإجمالي.

التمويلات المباشرة حسب النوع والعملة

ارتفعت ذمم البيوع بـ 70 مليون دولار (30%) خلال العام 2011 لتبلغ 306 مليون دولار، حيث ارتفعت بعملة الدينار والدولار والشيك بـ (113%) و (21%) و (11%) على التوالي، كما ارتفع التمويل التأجيري بـ 1 مليون دولار (16%) ليبلغ 9 مليون دولار، حيث ارتفع بعملة الدينار والدولار بـ (24%) و (15%) على التوالي، في حين انخفضت الكمبيالات المخصصة 904 ألف دولار (10%) لتبلغ 8 مليون دولار حيث انخفضت بعملتي الشيك والدولار بـ (24%) و (5%) على التوالي، في حين ارتفعت بعملة الدينار بـ (201%).

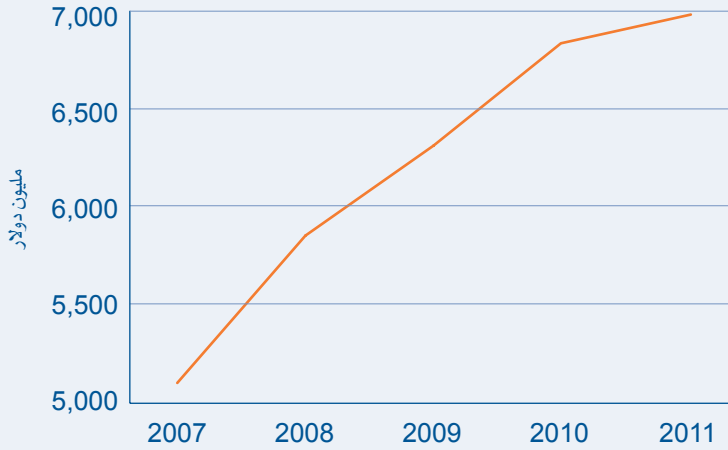




- ودائع العملاء : ارتفاع بـ 3% لتصل إلى 7 مليار دولار.
- ودائع القطاع الخاص : ارتفاع بـ 4% لتصل إلى 6.4 مليار دولار.
- الودائع الجارية : ارتفاع بـ 3% لتصل إلى 2.7 مليار دولار.
- عملة الدولار الأمريكي : انخفاض بـ 5% لتصل إلى 2.7 مليار دولار.
- ودائع العملاء لدى البنوك الوافدة : ارتفاع بـ 1% لتصل إلى 4.4 مليار دولار.



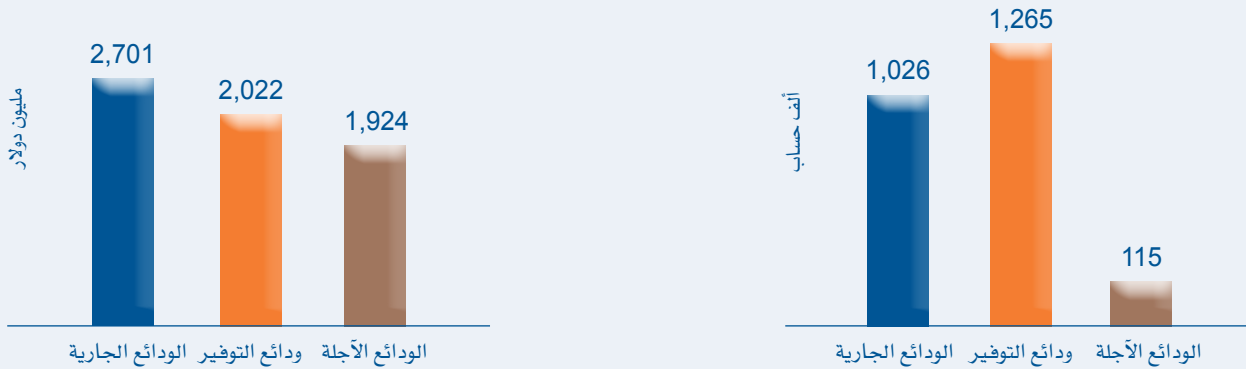
الاتجاه العام لودائع العملاء



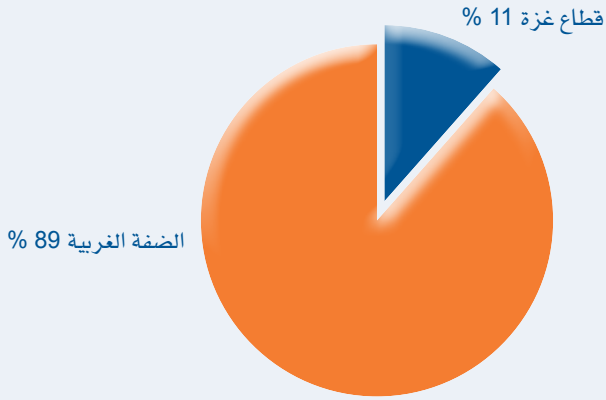
ارتفعت ودائع العملاء بـ 170 مليون دولار (3%) خلال العام 2011، كما ارتفعت بـ 1.9 مليار دولار (36%) مقارنة مع العام 2007، لتبلغ قيمتها 7 مليار دولار بعدد مقدره 3 مليون حساب موزعة بنسبة (50%) حسابات توفير و (40%) حسابات جارية و (5%) لكل من الحسابات الآجلة والحسابات الأخرى نهاية العام 2011.

ودائع العملاء حسب النوع

ارتفع عدد الودائع الجارية بـ 230 ألف وديعة (29%) خلال العام 2011، كما ارتفعت ودائع التوفير بـ 203 آلاف وديعة (19%)، في حين سجلت الودائع الآجلة انخفاضاً بـ 100 ألف وديعة (46%). ومن حيث القيمة، ارتفعت الودائع الجارية بـ 88 مليون دولار (3%)، كما ارتفعت ودائع التوفير بـ 181 مليون دولار (10%)، في حين سجلت الودائع الآجلة انخفاضاً بـ 87 مليون دولار (4%).



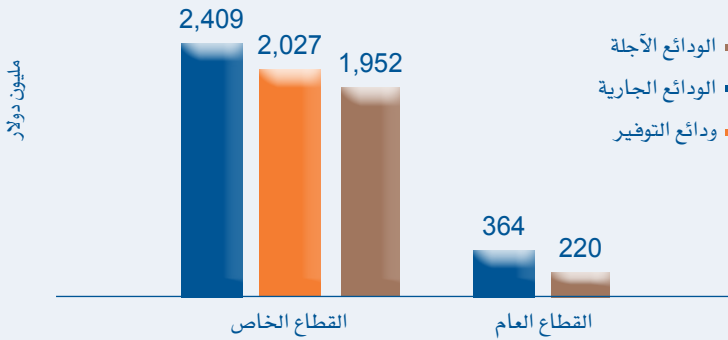
ودائع العملاء حسب المنطقة الجغرافية



ارتفعت ودائع العملاء في الضفة الغربية بـ 175 مليون دولار (3%) خلال العام 2011، لتبلغ 6 مليار دولار وتشكل (89%) من الإجمالي، في حين انخفضت ودائع العملاء في قطاع غزة بـ 5 مليون دولار (1%) لتبلغ 778 مليون دولار وتشكل (11%) من الإجمالي.

ودائع العملاء حسب النوع والجهة المودعة

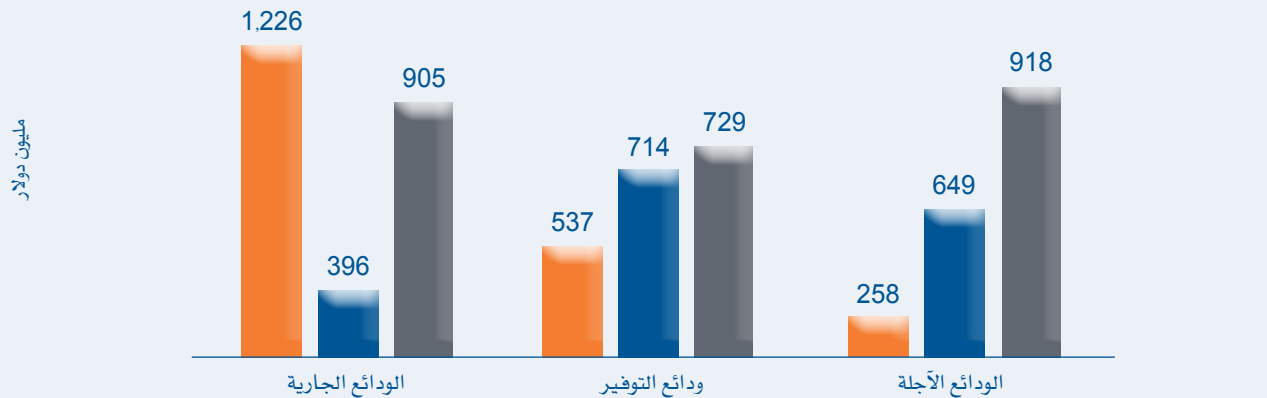
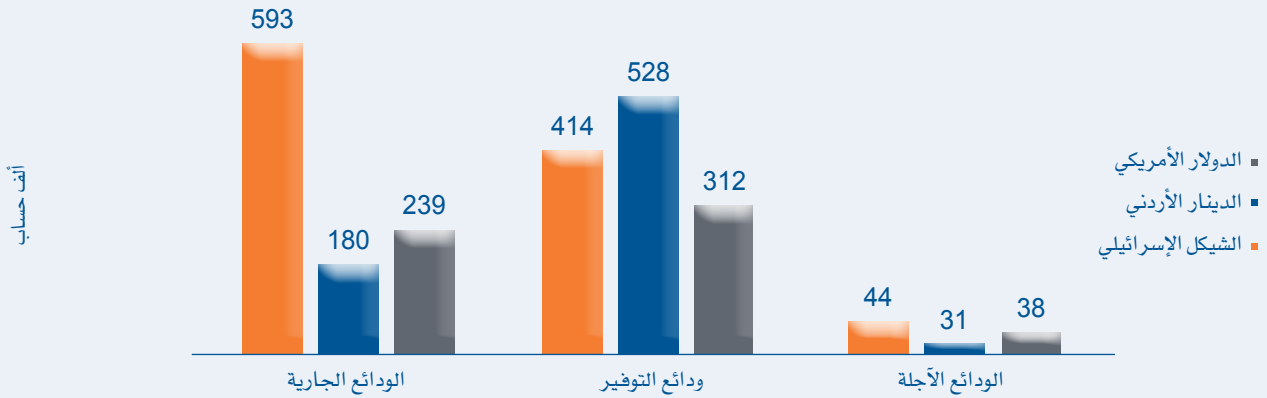
ارتفعت ودائع القطاع الخاص بـ 268 مليون دولار (4%) خلال العام 2011، لتبلغ 6.4 مليار دولار، نتيجة لارتفاع كل من ودائع التوفير بـ (10%) والودائع الجارية بـ (7%) وانخفاض الودائع الآجلة بـ (3%). في حين انخفضت ودائع القطاع العام بـ 98 مليون دولار (14%)، لتبلغ 584 مليون دولار، نتيجة لانخفاض الودائع الآجلة والجارية بـ (15%) و (14%) على التوالي. وتوزعت ودائع العملاء بنسبة (92%) للقطاع الخاص و (8%) للقطاع العام.



ودائع العملاء حسب النوع والعملة

ارتفع عدد الودائع الجارية بعملة الدولار والشيكل والدينار بـ (41%) و (27%) و (21%) على التوالي، كما ارتفع عدد ودائع التوفير بعملة الشيكل والدولار والدينار بـ (33%) و (19%) و (10%) على التوالي، في حين انخفض عدد الودائع الآجلة بعملة الدينار بـ (59%) كما انخفض بعملة الدولار بـ (42%) وانخفض بعملة الشيكل بـ (39%).

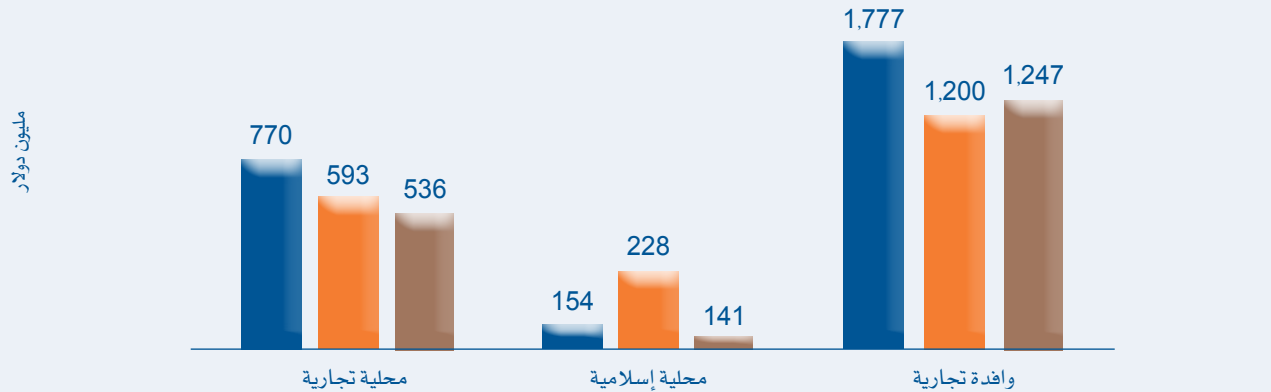
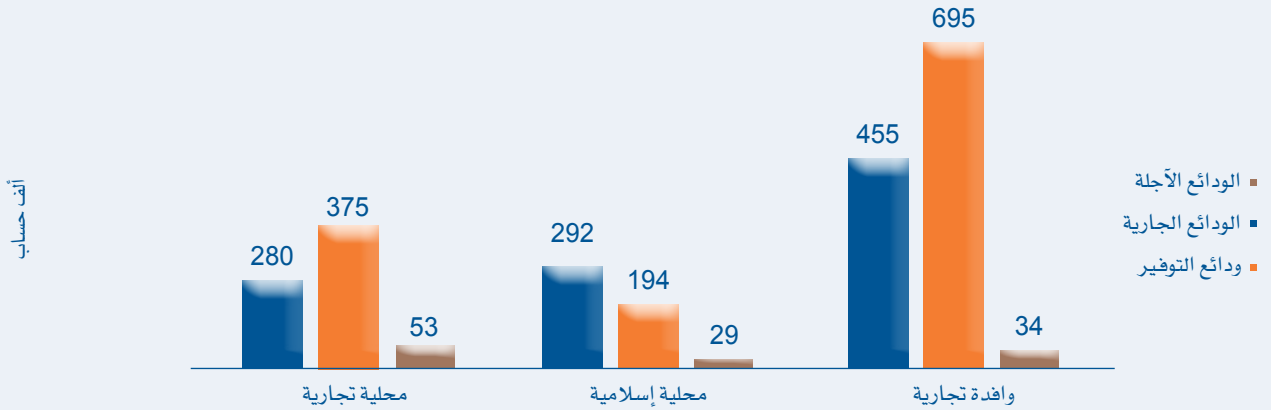
ومن حيث القيمة؛ ارتفعت الودائع الجارية بعملة الشيكل بـ (17%)، في حين انخفضت بعملة الدولار والدينار بـ (5%) لكل منهما، كما ارتفعت ودائع التوفير بالعملة الثلاث؛ الشيكل والدولار والدينار بـ (27%) و (7%) و (2%) على التوالي، بينما انخفضت الودائع الآجلة بعملة الدولار والدينار بـ (11%) و (7%) على التوالي، في حين ارتفعت بعملة الشيكل بـ (40%).



ودائع العملاء حسب تصنيف البنك والنوع

ارتفع عدد الودائع الثلاث؛ التوفير والآجلة والجارية لدى البنوك المحلية التجارية بـ (56%) و (16%) و (15%) على التوالي، وارتفع عدد كل من ودائع التوفير والودائع الجارية لدى البنوك المحلية الإسلامية بـ (10%) لكل منهما بينما ارتفعت ودائعها الآجلة بـ (5%)، كما ارتفع عدد الودائع الجارية وودائع التوفير لدى البنوك الوافدة التجارية بـ (58%) و (8%) على التوالي، وانخفضت ودائعها الآجلة بـ (76%).

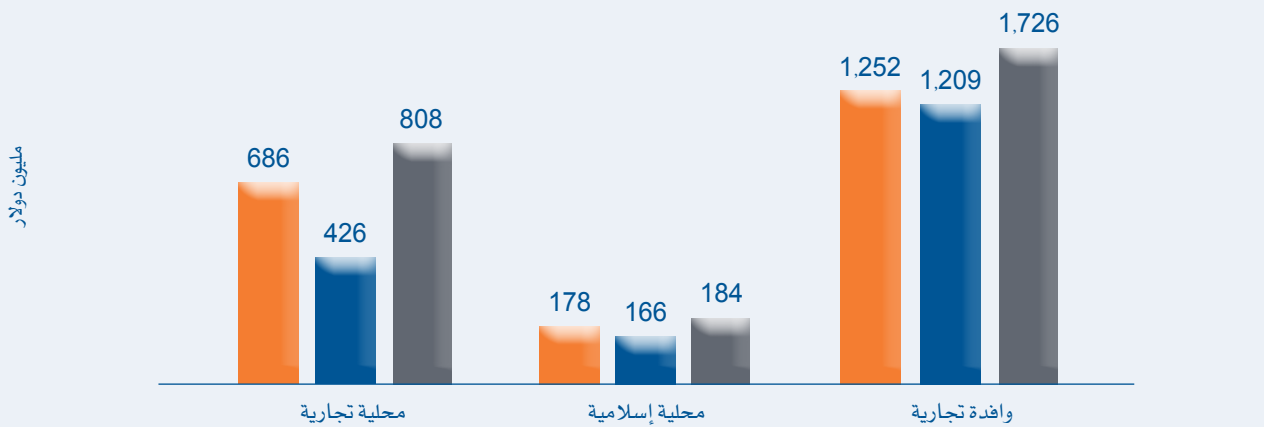
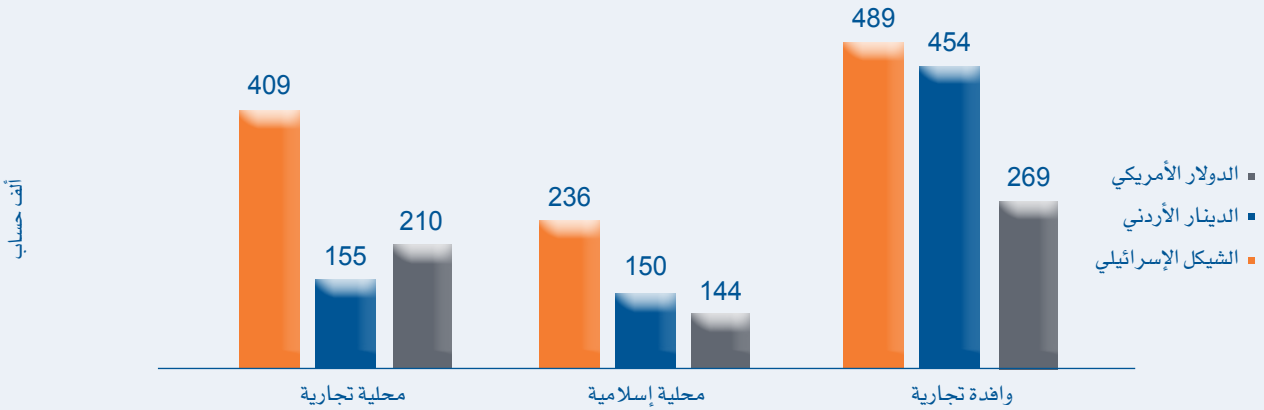
ومن حيث القيمة، ارتفعت ودائع التوفير والودائع الآجلة لدى البنوك المحلية التجارية بـ (18%) (8%) على التوالي، في حين انخفضت ودائعها الجارية بـ (4%)، كما ارتفعت ودائع التوفير والودائع الجارية لدى البنوك المحلية الإسلامية بـ (16%) و (1%) على التوالي، في حين انخفضت ودائعها الآجلة بـ (12%)، كما ارتفعت الودائع الجارية وودائع التوفير لدى البنوك الوافدة التجارية بـ (7%) و (5%) على التوالي، وانخفضت ودائعها الآجلة بـ (8%).



ودائع العملاء حسب تصنيف البنك والعملية

ارتفع عدد ودائع العملاء لدى البنوك المحلية التجارية بالعملة الثلاث؛ الدينار والدولار والشيكل بـ (39%) و (36%) و (33%) على التوالي، كما ارتفع لدى البنوك المحلية الإسلامية بـ (15%) بعملة الشيكل، و (7%) بعملة الدولار و (5%) بعملة الدينار، بينما ارتفع لدى البنوك الوافدة التجارية بعمليتي الشيكل والدولار بـ (21%) و (15%) على التوالي، في حين انخفض بعملة الدينار بـ (3%).

ومن حيث القيمة، ارتفعت ودائع العملاء لدى البنوك المحلية التجارية بعملة الشيكل والدولار والدينار بـ (11%) و (4%) و (2%) على التوالي، وارتفعت لدى البنوك المحلية الإسلامية بعملة الشيكل بـ (26%) في حين انخفضت بعمليتي الدولار والدينار بـ (6%) و (3%) على التوالي، كما ارتفعت لدى البنوك الوافدة التجارية بعملة الشيكل بـ (29%) في حين انخفضت بعمليتي الدولار والدينار بـ (8%) و (4%) على التوالي.

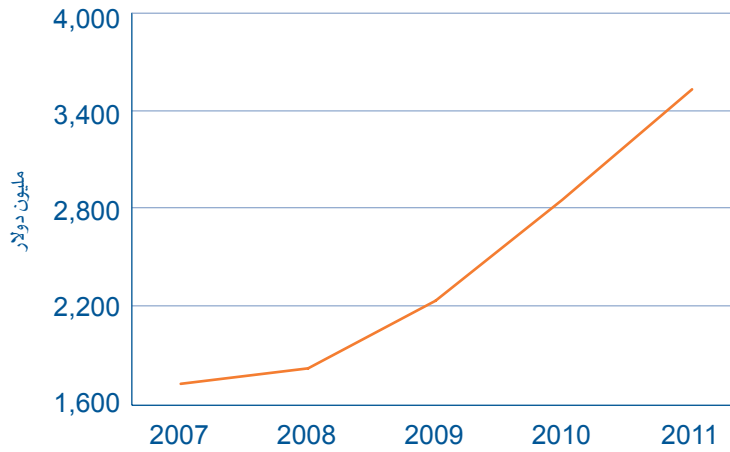




- التسهيلات المباشرة: ارتفاع بـ 23% لتصل إلى 3.6 مليار دولار.
- الممنوحة للقطاع الخاص : ارتفاع بـ 20% لتصل إلى 2.5 مليار دولار.
- القروض : ارتفاع بـ 28% لتصل إلى 2.5 مليار دولار.
- عملة الدولار الامريكي : ارتفاع بـ 28% لتصل إلى 2.2 مليار دولار.
- الممنوحة للبنوك الوافدة : ارتفاع بـ 18% لتصل إلى 2 مليار دولار.



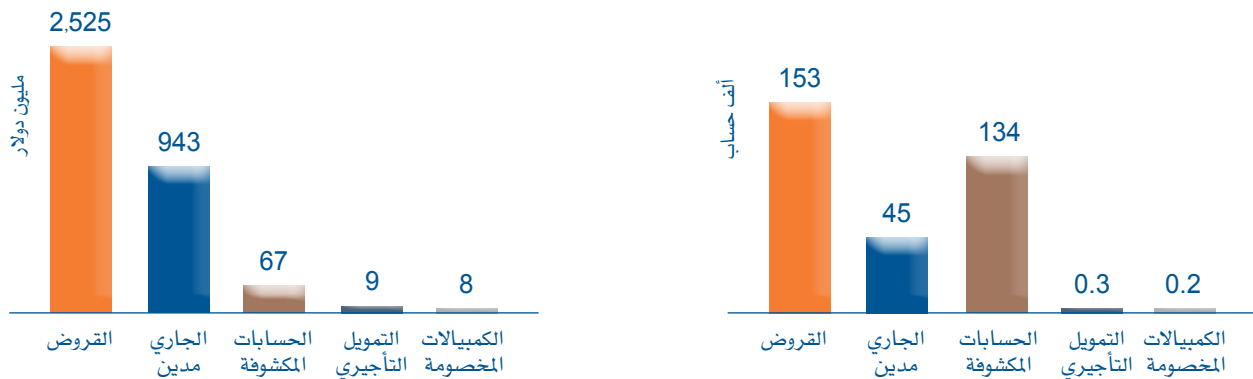
الاتجاه العام للتسهيلات المباشرة



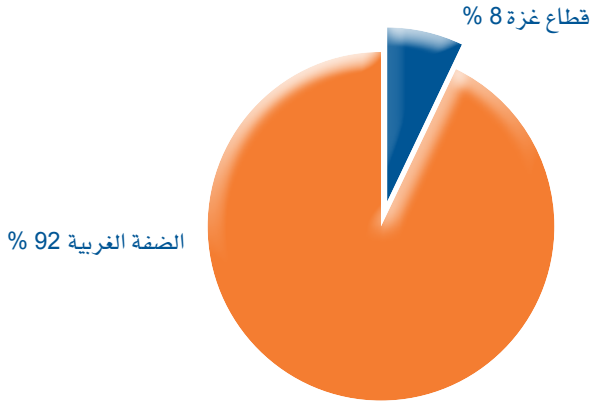
ارتفعت التسهيلات المباشرة بـ 667 مليون دولار (23%) خلال العام 2011، كما ارتفعت بـ 1.8 مليار دولار (108%) مقارنة مع العام 2007، لتبلغ قيمتها 3.6 مليار دولار بعدد مقداره 332 ألف حساب موزعة بنسبة (46%) قروض و (40%) حسابات مكشوفة و (13.8%) جاري مدين و (0.1%) لكل من التمويل التأجيري والكمبيالات المخصصة نهاية العام 2011.

التسهيلات المباشرة حسب النوع

ارتفع عدد القروض بـ 43 ألف حساب (40%) خلال العام 2011، كما ارتفع الجاري مدين بـ 6 آلاف حساب (15%)، بينما ارتفعت الحسابات المكشوفة بـ 36 ألف حساب (37%)، أما التمويل التأجيري والكمبيالات المخصصة فقد ارتفعت بـ 149 حساب (40%)، ومن حيث القيمة: ارتفعت القروض بـ 552 مليون دولار (28%)، كما ارتفع الجاري مدين بـ 121 مليون دولار (15%)، بينما انخفضت الحسابات المكشوفة بـ 943 ألف دولار (1%)، أما التمويل التأجيري فقد ارتفع بمليون دولار (16%) في حين انخفضت الكمبيالات المخصصة بـ 3 مليون دولار (25%).



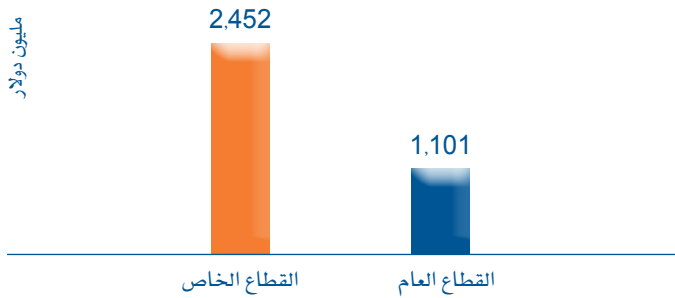
التسهيلات المباشرة حسب المنطقة الجغرافية



ارتفعت التسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية بـ 570 مليون دولار (21%) خلال العام 2011، لتبلغ قيمتها 3.3 مليار دولار ولتشكل (92%) من إجمالي التسهيلات الممنوحة، كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة في قطاع غزة بـ 96 مليون دولار (47%) خلال العام لتبلغ قيمتها 301 مليون دولار ولتشكل (8%) من الإجمالي.

التسهيلات المباشرة حسب الجهة الممنوحة

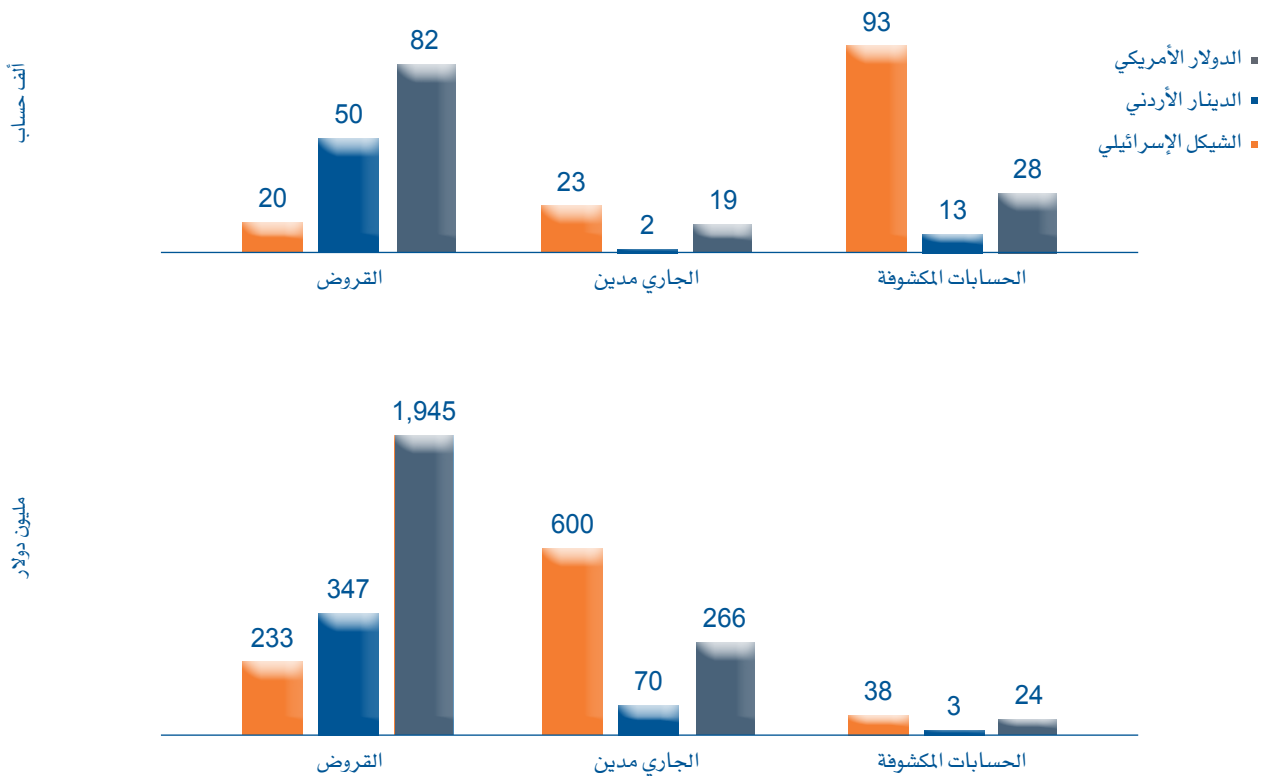
ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بـ 403 مليون دولار (20%) خلال العام 2011 لتبلغ قيمتها 2.5 مليار دولار ولتشكل (69%) من الإجمالي. كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بـ 264 مليون دولار (31%) خلال العام 2011 لتبلغ قيمتها 1.1 مليار دولار ولتشكل (31%) من الإجمالي.



التسهيلات المباشرة حسب النوع والعملة

ارتفع عدد القروض الممنوحة بالعملات الثلاث؛ الدينار والدولار والشيكل بـ (44%) و (40%) و (29%) على التوالي، كما ارتفع عدد الجاري مدين بعملتي الدولار والشيكل بـ (19%) و (13%) على التوالي في حين انخفض بعملة الدينار بـ (0.3%)، بينما ارتفع عدد الحسابات المكشوفة بالشيكل والدينار والدولار بـ (45%) و (23%) و (22%) على التوالي.

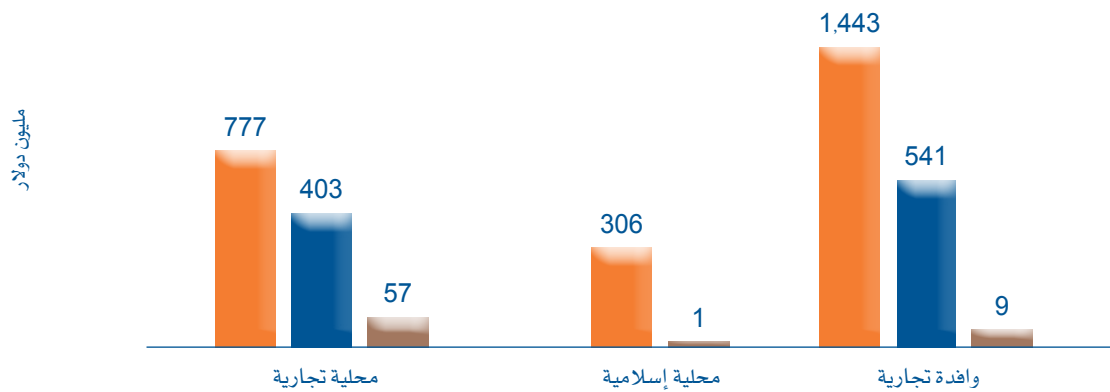
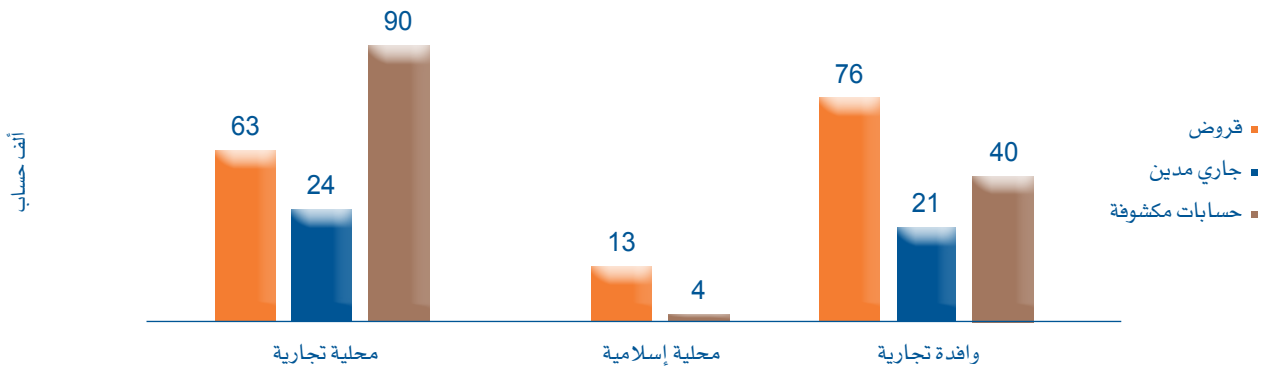
ومن حيث القيمة، ارتفعت القروض الممنوحة بعملة الدينار والدولار والشيكل بـ (57%) و (25%) و (21%) على التوالي، كما ارتفع الجاري مدين بعملتي الدينار والدولار بـ (254%) و (68%) على التوالي في حين انخفض بعملة الشيكل بـ (6%)، أما الحسابات المكشوفة فقد انخفضت بعملتي الدينار والشيكل بـ (9%) و (4%) على التوالي في حين ارتفعت بعملة الدولار بـ (5%).



التسهيلات المباشرة حسب تصنيف البنك والنوع

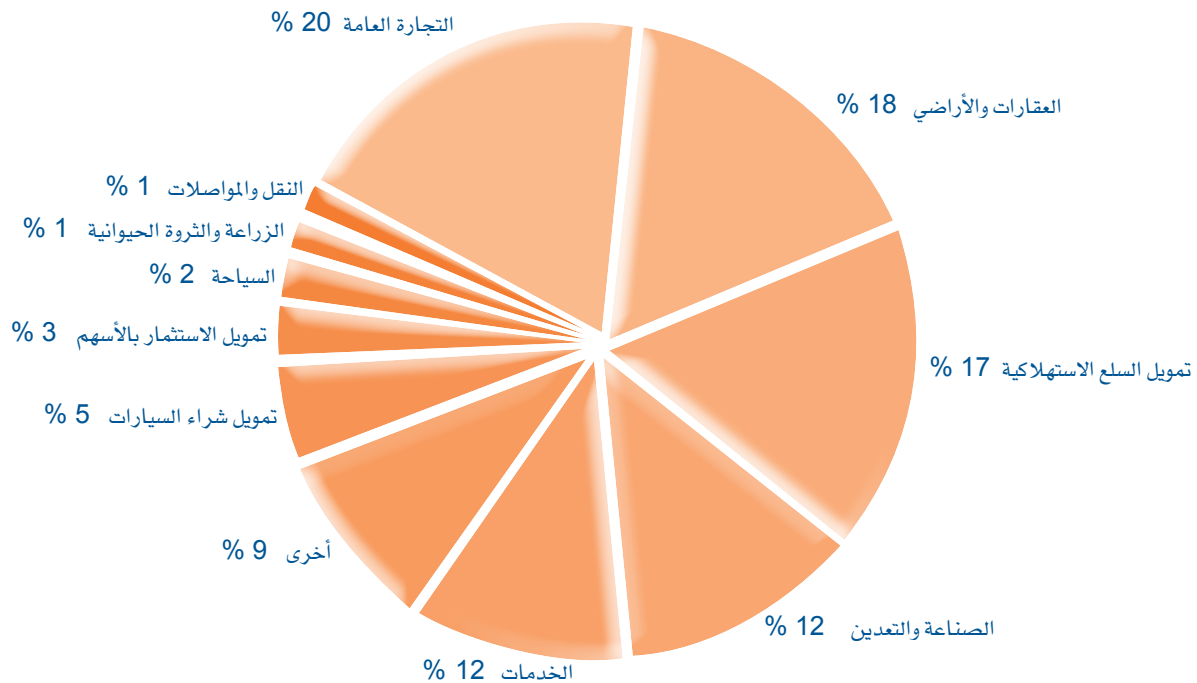
ارتفع عدد تسهيلات البنوك المحلية التجارية على شكل قروض وحسابات مكشوفة وجاري مدين بـ (86%) و (52%) و (33%) على التوالي، بينما ارتفع عدد القروض الممنوحة من البنوك المحلية الإسلامية بـ (28%) في حين انخفض عدد حساباتها المكشوفة بـ (14%)، وارتفع عدد تسهيلات البنوك الوافدة التجارية على شكل حسابات مكشوفة وقروض بـ (19%) و (18%) على التوالي، في حين انخفض عدد الجاري مدين بـ (1%).

ومن حيث القيمة، ارتفعت تسهيلات البنوك المحلية التجارية على شكل قروض وجاري مدين بـ (37%) و (26%) على التوالي في حين انخفضت الحسابات المكشوفة بـ (3%)، بينما ارتفعت القروض الممنوحة من البنوك المحلية الإسلامية بـ (30%) في حين انخفضت حساباتها المكشوفة بـ (5%)، أما البنوك الوافدة التجارية فقد ارتفعت تسهيلاتهما على شكل قروض وحسابات مكشوفة وجاري مدين بـ (23%) و (8%) و (7%) على التوالي.



التسهيلات المباشرة حسب القطاعات الاقتصادية

ارتفعت التسهيلات المباشرة الممنوحة لكافة القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع الخدمات والذي انخفض بـ 162 مليون دولار (35%) لتبلغ قيمته 295 مليون دولار، وقطاع الزراعة والثروة الحيوانية والذي انخفض بـ 11 مليون دولار (23%) لتبلغ قيمته 35 مليون دولار، بينما أثر النمو في التسهيلات المباشرة الموجهة لتمويل قطاع السلع الاستهلاكية بشكل أساسي في نمو إجمالي تسهيلات القطاع الخاص، حيث سجل أعلى مقدار نمو بـ 273 مليون دولار (189%) لتبلغ قيمته 417 مليون دولار، أما قطاع التجارة العامة فقد ارتفع بـ 99 مليون دولار (25%) لتبلغ قيمته 491 مليون دولار، وقطاع العقارات ارتفع بـ 21 مليون دولار (5%) لتبلغ قيمته 429 مليون دولار.

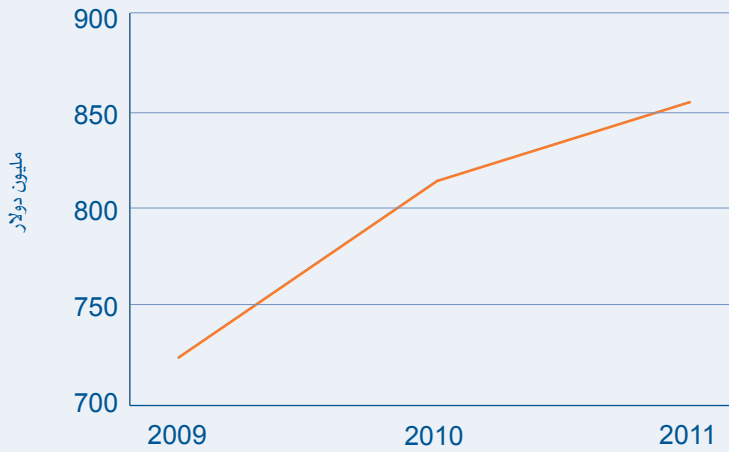




- التسهيلات غير المباشرة: ارتفاع بـ 5% لتصل إلى 856 مليون دولار.
- الممنوحة في الضفة الغربية: انخفاض بـ 0.1% لتشكل 88% من الإجمالي.
- سقوف الائتمان غير المستغلة: ارتفاع بـ 9% لتصل إلى 322 مليون دولار.
- الكفالات الصادرة: ارتفاع بـ 2% لتصل إلى 301 مليون دولار.
- الاعتمادات المستندية: ارتفاع بـ 7% لتصل إلى 156 مليون دولار.

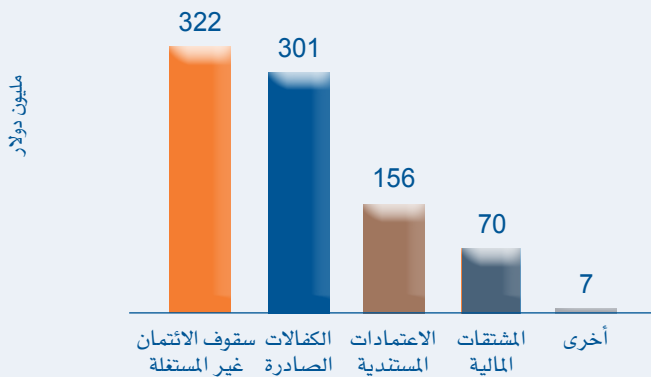


الاتجاه العام للتسهيلات غير المباشرة



ارتفعت قيمة التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بـ 41 مليون دولار (5%) خلال العام 2011، لتبلغ 856 مليون دولار نهاية العام، كما ارتفعت بـ 133 مليون دولار (18%) مقارنة مع العام 2009.

التسهيلات غير المباشرة حسب النوع

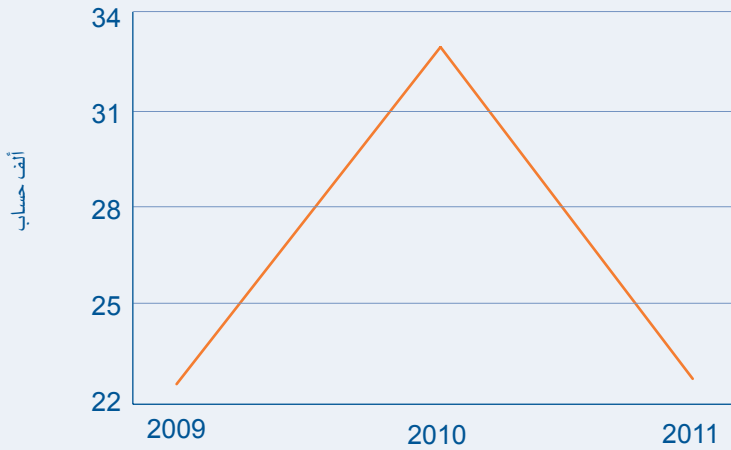


شكلت سقوف الائتمان غير المستغلة (38%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة نهاية العام 2011، بينما شكلت الكفالات الصادرة (35%) منها، والاعتمادات المستندية (18%)، في حين شكلت المشتقات المالية (8%) والحسابات الأخرى (1%).

التوزيع الجغرافي للتسهيلات غير المباشرة

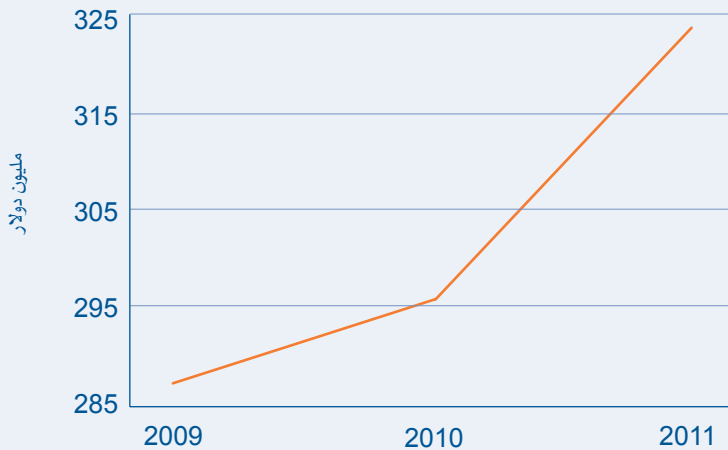
2011	2010	2009	المنطقة
421,284,541	459,918,864	398,931,711	رام الله والبيرة
114,660,840	114,787,438	111,258,811	نابلس
86,658,374	65,148,996	51,438,516	الخليل
42,798,385	32,763,934	41,964,890	بيت لحم
30,484,071	33,878,177	28,858,970	القدس
25,208,594	22,244,496	21,308,995	جنين
17,995,775	11,876,443	9,788,520	طولكرم
9,546,472	9,065,582	6,823,597	قلقيلية
3,568,430	3,850,055	2,930,013	أريحا
1,463,585	1,362,680	1,012,889	سلفيت
756,614	574,210	470,713	طوباس
754,425,680	755,470,876	674,787,625	الضفة الغربية
79,078,200	49,132,138	42,238,083	غزة
7,934,577	2,516,358	2,804,160	خان يونس
6,993,066	1,743,397	410,491	رفح
5,942,057	4,632,712	1,929,853	شمال غزة
1,957,198	1,851,796	1,423,897	دير البلح
101,905,099	59,876,401	48,806,485	قطاع غزة
856,330,779	815,347,276	723,594,110	الأراضي الفلسطينية

سقف الائتمان غير المستغلة (عدد)



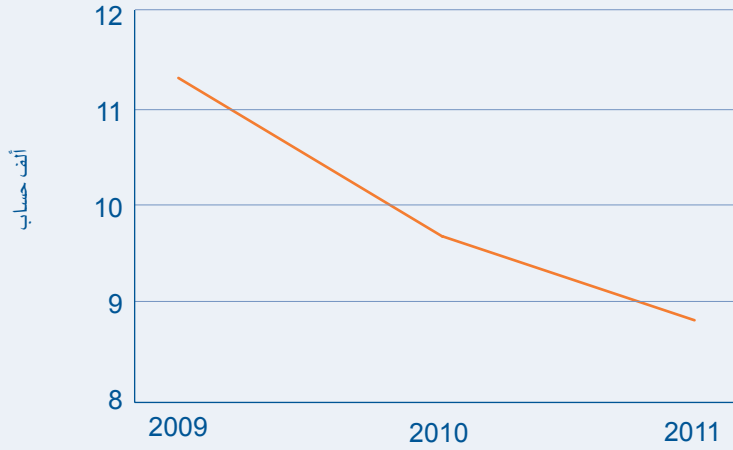
انخفض عدد حسابات سقف الائتمان غير المستغلة بـ 10 آلاف حساب (31%) خلال العام 2011، ليبلغ 23 ألف حساب نهاية العام، في حين ارتفع بشكل طفيف بـ 52 حساب (0.2%) مقارنة مع العام 2009.

سقف الائتمان غير المستغلة (قيمة)



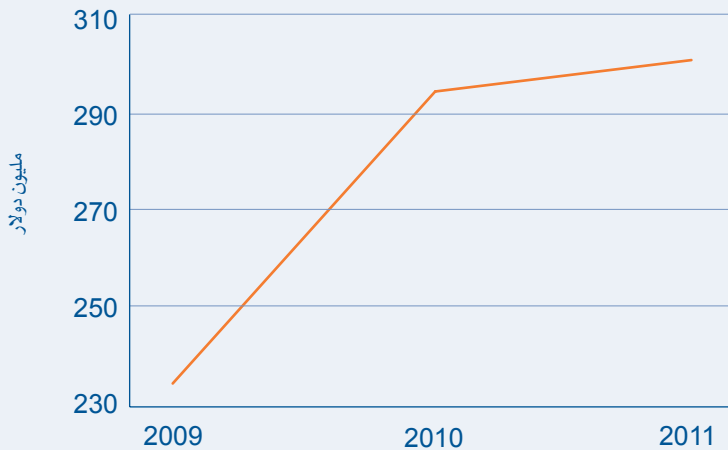
ارتفعت قيمة سقف الائتمان غير المستغلة بـ 26 مليون دولار (9%) خلال العام 2011، لتبلغ 322 مليون دولار نهاية العام، كما ارتفعت بـ 34 مليون دولار (12%) مقارنة مع العام 2009.

الكفالات الصادرة (عدد)



انخفض عدد حسابات الكفالات الصادرة بـ 983 حساب (10%) خلال العام 2011، ليبلغ 9 آلاف حساب نهاية العام، كما انخفض عددها بـ 3 آلاف حساب (24%) مقارنة مع العام 2009.

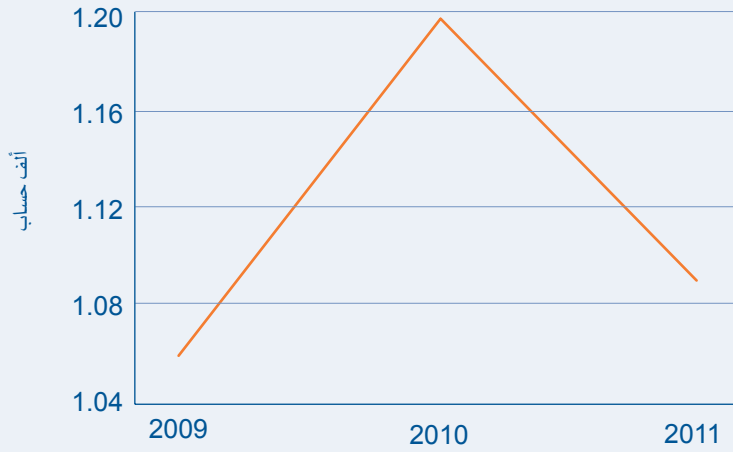
الكفالات الصادرة (قيمة)



ارتفعت قيمة الكفالات الصادرة بـ 7 مليون دولار (2%) خلال العام 2011، لتبلغ 301 مليون دولار نهاية العام، كما ارتفعت بـ 64 مليون دولار (27%) مقارنة مع العام 2009.

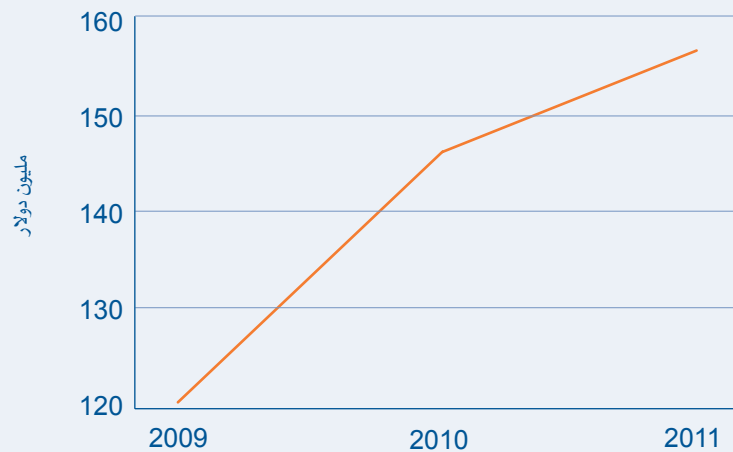
الاعتمادات المستندية (عدد)

انخفض عدد حسابات الاعتمادات المستندية بـ 100 اعتماد (8%) خلال العام 2011، ليبلغ ألف اعتماد مستندي نهاية العام، في حين ارتفع بـ 37 اعتماد مستندي (3%) مقارنة مع العام 2009.



الاعتمادات المستندية (قيمة)

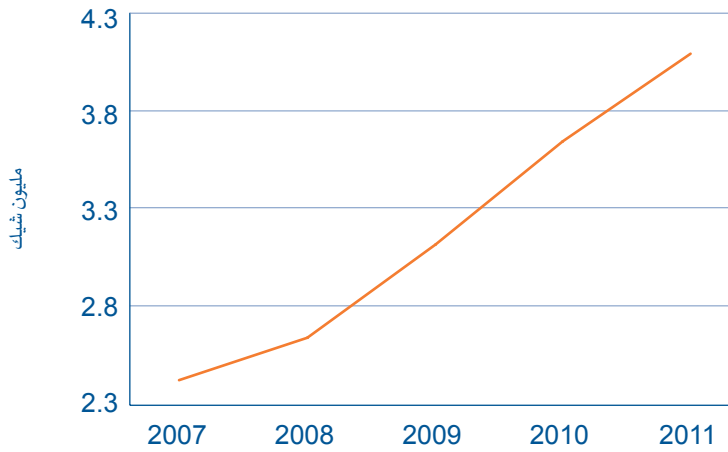
ارتفعت قيمة الاعتمادات المستندية بـ 10 مليون دولار (7%) خلال العام 2011، لتبلغ 156 مليون دولار نهاية العام، كما ارتفعت بـ 35 مليون دولار (29%) مقارنة مع العام 2009.



- شيكات المقاصة : ارتفاع بـ 25% لتصل إلى 11.9 مليار دولار.
- الشيكات المرتجعة : ارتفاع بـ 27% لتصل إلى 758 مليون دولار.
- عملة الشيكال الإسرائيلي : شكلت 67% من شيكات المقاصة و 86% من الشيكات المرتجعة.
- المسحوبة لصالح البنوك الفلسطينية : ارتفاع بـ 64% لتصل إلى 1.6 مليار دولار.
- المسحوبة لصالح البنوك الإسرائيلية: ارتفاع بـ 7% لتصل إلى 1.2 مليار دولار.

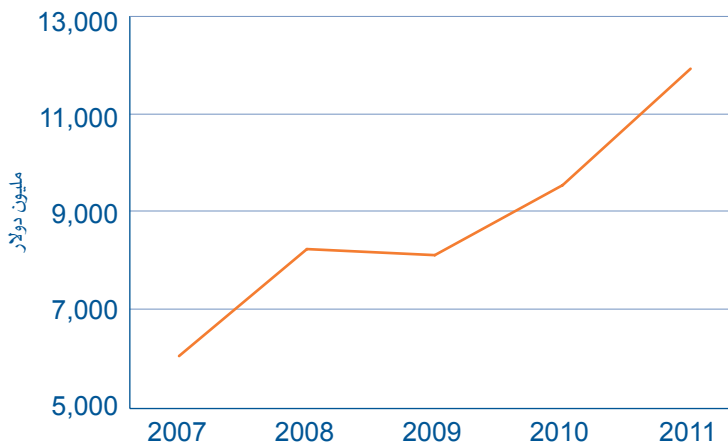


شيكات المقاصة (عدد)



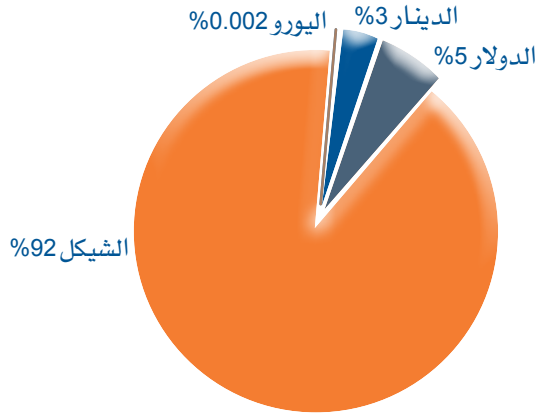
ارتفع عدد شيكات المقاصة بـ 426 ألف شيك (12%) خلال العام 2011، ليبليغ 4 مليون شيك نهاية العام، كما ارتفع بـ 2 مليون شيك (68%) مقارنة مع العام 2007.

شيكات المقاصة (قيمة)



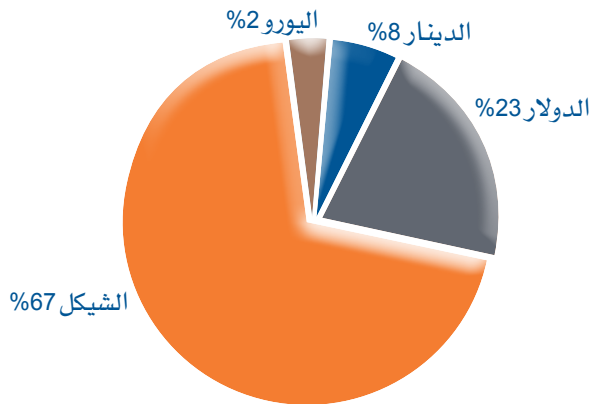
ارتفعت قيمة شيكات المقاصة بـ 2.3 مليار دولار (25%) خلال العام 2011، لتبلغ 11.9 مليار دولار نهاية العام، كما ارتفعت بـ 5.8 مليار دولار (97%) مقارنة مع العام 2007.

شيكات المقاصة حسب العملة (عدد)



ارتفع عدد شيكات المقاصة بعملة الشيكل بـ (12%) خلال العام 2011، ليبلغ 4 مليون شيك نهاية العام، كما ارتفع بعملة الدولار بـ (2%) ليبلغ 197 ألف شيك، بينما ارتفع بعملة الدينار بـ (8%) ليبلغ 113 ألف شيك، في حين انخفض بعملة اليورو بـ (9%) ليبلغ 6 آلاف شيك.

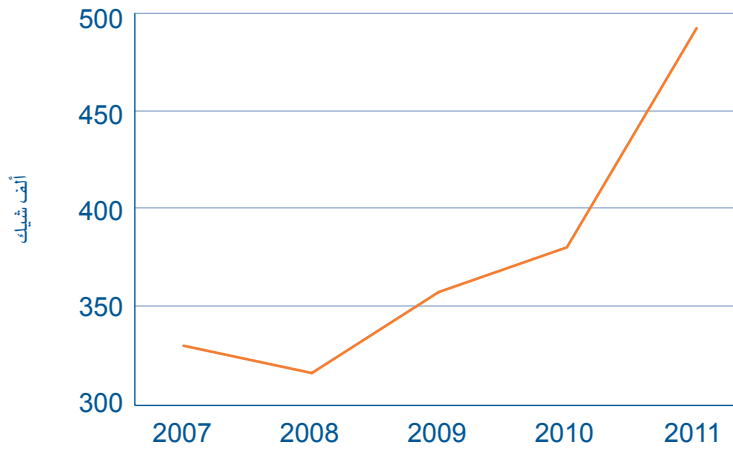
شيكات المقاصة حسب العملة (قيمة)



ارتفعت قيمة شيكات المقاصة بعملة الشيكل بـ (20%) خلال العام 2011، لتبلغ 8 مليار دولار نهاية العام، كما ارتفعت بعملة الدولار بـ (25%) لتبلغ 2.7 مليار دولار، بينما ارتفعت بعملة الدينار بـ (58%) لتبلغ 915 مليون دولار، وارتفعت بعملة اليورو بـ (119%) لتبلغ 235 مليون دولار.

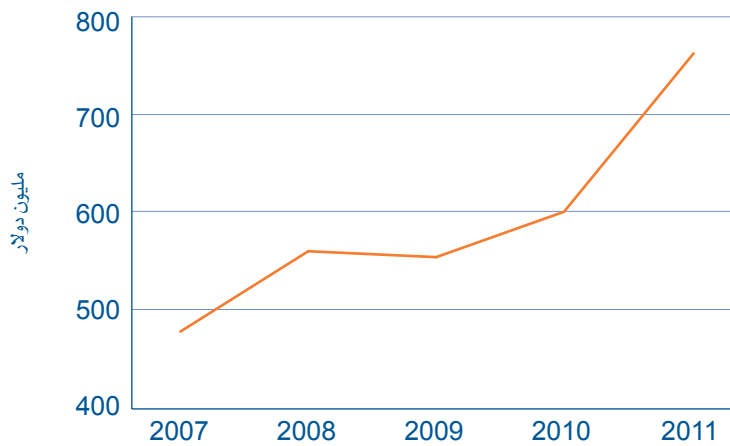
الشيكات المرتجعة (عدد)

ارتفع عدد الشيكات المرتجعة بـ 113 ألف شيك (30%) خلال العام 2011، ليبلغ 488 ألف شيك نهاية العام، (84%) منها لعدم كفاية الرصيد، كما ارتفع بـ 158 ألف شيك (48%) مقارنة مع العام 2007، وقد ارتفعت نسبة عدد الشيكات المرتجعة إلى شيكات المقاصة لتبلغ (12%).

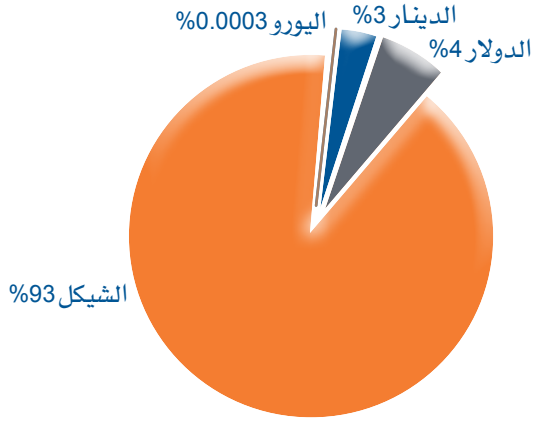


الشيكات المرتجعة (قيمة)

ارتفعت قيمة الشيكات المرتجعة بـ 160 مليون دولار (27%) خلال العام 2011، لتبلغ 758 مليون دولار نهاية العام، (85%) منها لعدم كفاية الرصيد، كما ارتفعت بـ 272 مليون دولار (56%) مقارنة مع العام 2007. وقد انخفضت نسبة قيمة الشيكات المرتجعة إلى شيكات المقاصة لتبلغ (6%).

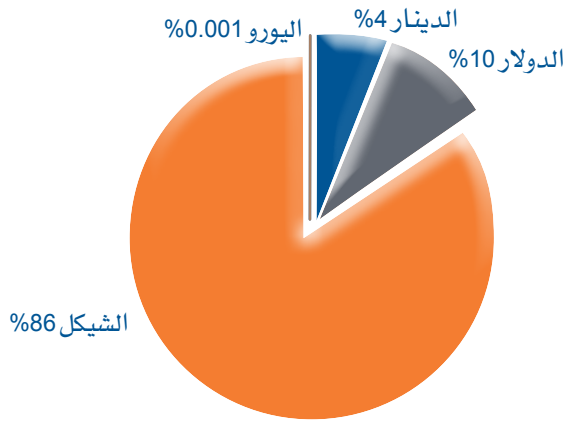


الشيكات المرتجعة حسب العملة (عدد)



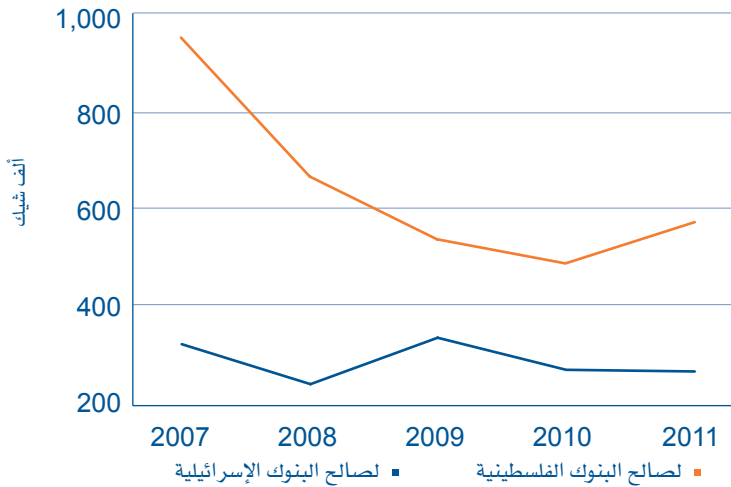
ارتفع عدد الشيكات المرتجعة بعملة الشيكال بـ (31%) خلال العام 2011، ليبلغ 451 ألف شيك نهاية العام، كما ارتفع بعملة الدولار بـ (23%) ليبلغ 21 ألف شيك، بينما ارتفع بعملة الدينار بـ (20%) ليبلغ 16 ألف شيك، في حين انخفض بعملة اليورو بـ (7%) ليبلغ 153 شيك.

الشيكات المرتجعة حسب العملة (قيمة)



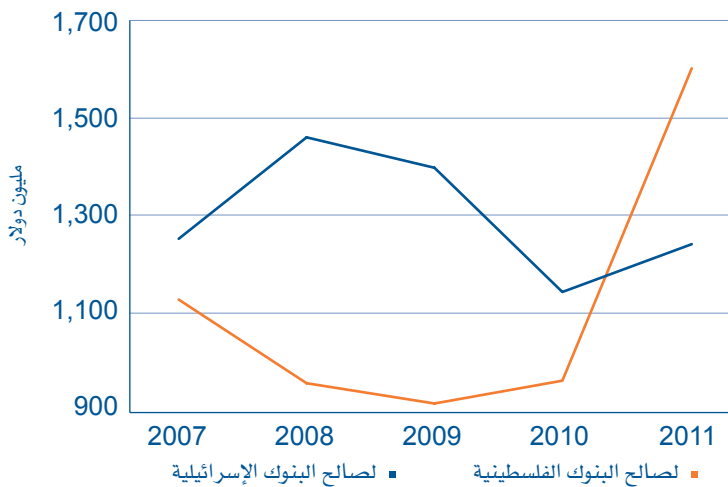
ارتفعت قيمة الشيكات المرتجعة بعملة الشيكال بـ (31%) خلال العام 2011، لتبلغ 650 مليون دولار نهاية العام، كما ارتفعت بعملة الدولار بـ (6%) لتبلغ 75 مليون دولار، وارتفعت بعملة الدينار بـ (9%) لتبلغ 32 مليون دولار، في حين انخفضت بعملة اليورو بـ (35%) لتبلغ المليون دولار.

الشيكات المسحوبة مع البنوك الإسرائيلية (عدد)



ارتفع عدد الشيكات المسحوبة لصالح البنوك الفلسطينية بـ 87 ألف شيك (18%) خلال العام 2011، ليبلغ 578 ألف شيك نهاية العام، في حين انخفض عددها بـ 379 ألف شيك (40%) مقارنة مع العام 2007. أما الشيكات المسحوبة لصالح البنوك الإسرائيلية فقد ارتفع عددها بشكل طفيف بألف شيك (0.4%) خلال العام 2011، ليبلغ 263 ألف شيك نهاية العام، كما انخفض عددها بـ 57 ألف شيك (18%) مقارنة مع العام 2007.

الشيكات المسحوبة مع البنوك الإسرائيلية (قيمة)



ارتفعت قيمة الشيكات المسحوبة لصالح البنوك الفلسطينية بـ 625 مليون دولار (64%) خلال العام 2011، لتبلغ 1.6 مليار دولار نهاية العام، كما ارتفعت قيمتها بـ 455 مليون دولار (40%) مقارنة مع العام 2007. أما الشيكات المسحوبة لصالح البنوك الإسرائيلية فقد ارتفعت قيمتها بـ 79 مليون دولار (7%) خلال العام 2011، لتبلغ 1.2 مليار دولار نهاية العام، في حين انخفضت بـ 16 مليون دولار (1%) مقارنة مع العام 2007.

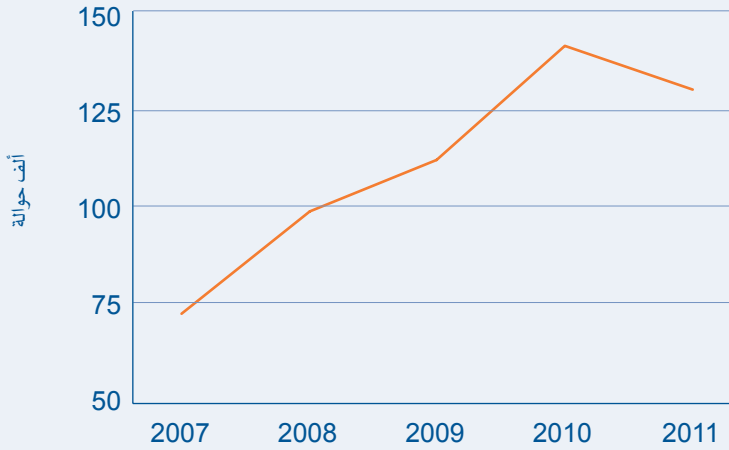


- الحوالات الداخلية : ارتفاع بـ 26% لتصل إلى 5.8 مليار دولار.
- الحوالات الواردة من الخارج : ارتفاع بـ 1% لتصل إلى 6.7 مليار دولار.
- الحوالات الصادرة إلى الخارج : ارتفاع بـ 14% لتصل إلى 5.4 مليار دولار.
- الحوالات الواردة من إسرائيل : ارتفاع بـ 21% لتصل إلى 2.8 مليار دولار.
- الحوالات الصادرة إلى إسرائيل : ارتفاع بـ 21% لتصل إلى 1.6 مليار دولار.



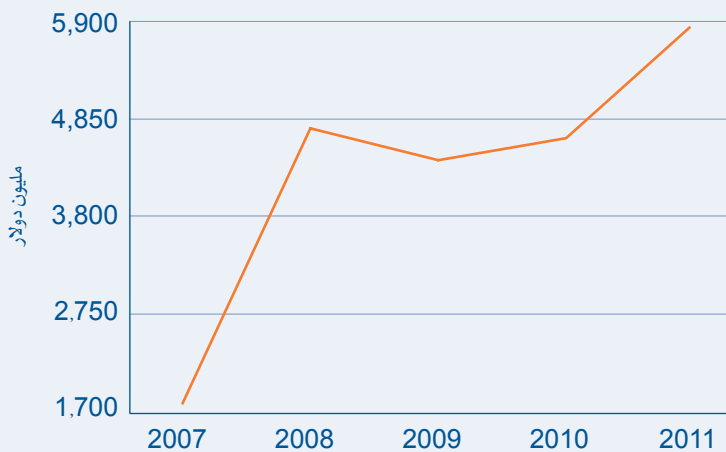
الحوالات الداخلية (عدد)

انخفض عدد الحوالات الداخلية بـ 9 آلاف حوالة (7%) خلال العام 2011، ليبلغ 132 ألف حوالة نهاية العام، في حين ارتفع بـ 59 ألف حوالة (81%) مقارنة مع العام 2007.

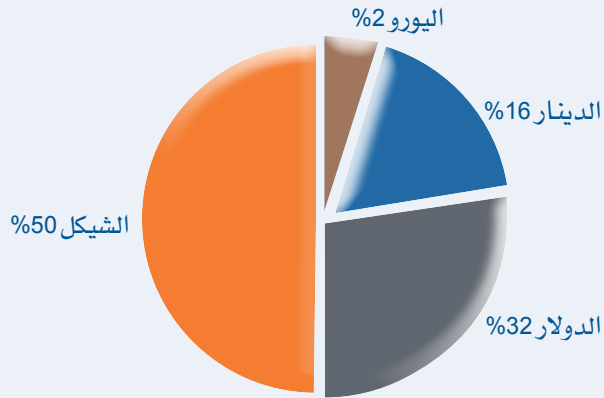


الحوالات الداخلية (قيمة)

ارتفعت قيمة الحوالات الداخلية بـ 1.2 مليار دولار (26%) خلال العام 2011، لتبلغ 5.8 مليار دولار نهاية العام، كما ارتفعت بـ 4 مليار دولار (220%) مقارنة مع العام 2007.

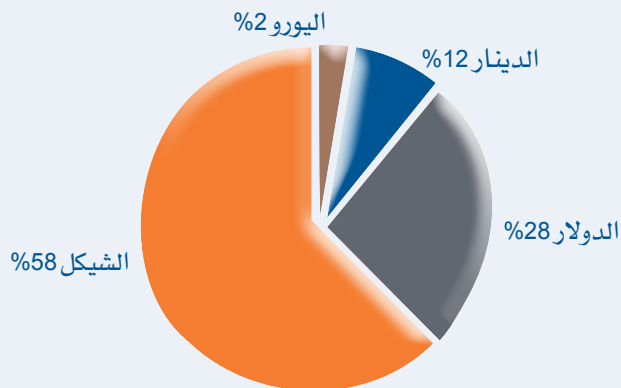


الحوالات الداخلية حسب العملة (عدد)



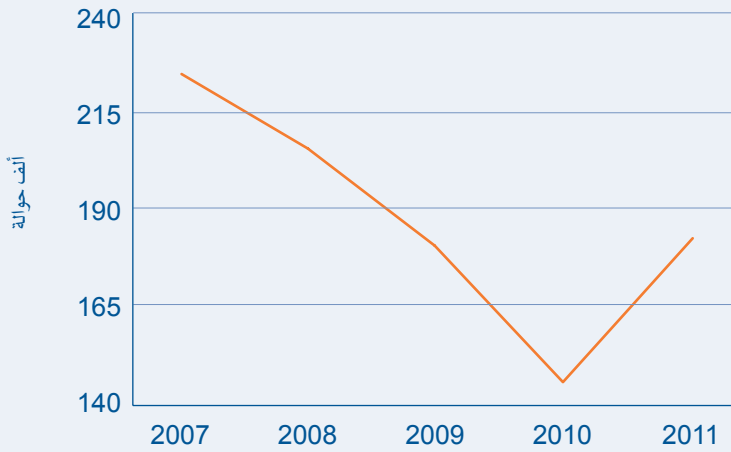
انخفض عدد الحوالات الداخلية بعمليتي الشيكل والدولار بـ (6%) خلال العام 2011، ليبلغ 65 ألف حوالة بعملة الشيكل و 43 ألف حوالة بعملة الدولار نهاية العام، كما انخفض بعملة الدينار بـ (14%) ليبلغ 21 ألف حوالة، في حين ارتفع بعملة اليورو بـ (21%) ليبلغ 3 آلاف حوالة.

الحوالات الداخلية حسب العملة (قيمة)



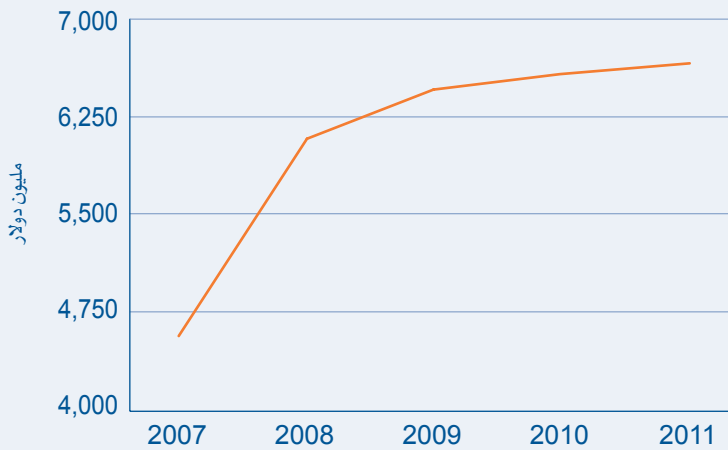
ارتفعت قيمة الحوالات الداخلية بعملة الشيكل بـ (24%) خلال العام 2011، لتبلغ 3.4 مليار دولار نهاية العام، كما ارتفعت بعملة الدولار بـ (22%) لتبلغ 1.6 مليار دولار، بينما ارتفعت بعملة الدينار بـ (95%) لتبلغ 721 مليون دولار، في حين انخفضت بعملة اليورو بـ (7%) لتبلغ 89 مليون دولار.

الحوالات الواردة من الخارج (عدد)



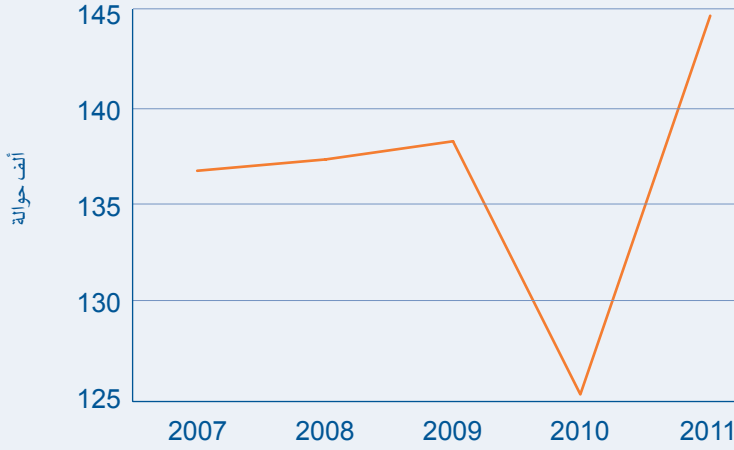
ارتفع عدد الحوالات الواردة من الخارج بـ 35 ألف حوالة (24%) خلال العام 2011، ليبلغ 181 ألف حوالة نهاية العام، في حين انخفض بـ 43 ألف حوالة (19%) مقارنة مع العام 2007.

الحوالات الواردة من الخارج (قيمة)



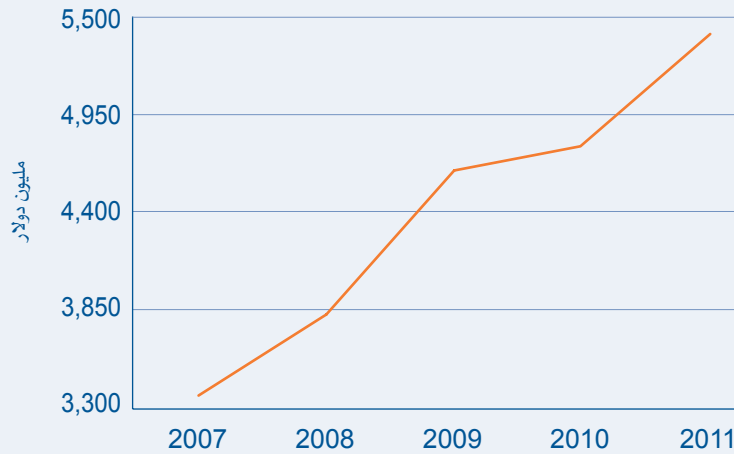
ارتفعت قيمة الحوالات الواردة من الخارج بـ 73 مليون دولار (1%) خلال العام 2011، لتبلغ 6.7 مليار دولار نهاية العام، كما ارتفعت بـ 2.1 مليار دولار (45%) مقارنة مع العام 2007.

الحوالات الصادرة نحو الخارج (عدد)



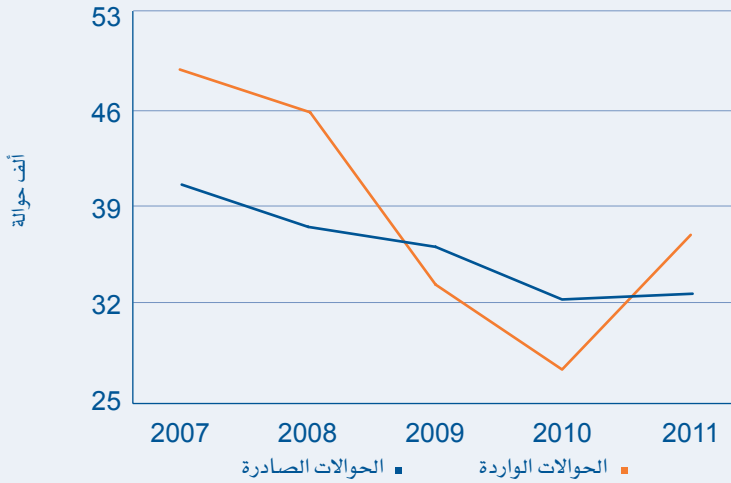
ارتفع عدد الحوالات الصادرة إلى الخارج بـ 18 ألف حوالة (15%) خلال العام 2011، ليبلغ 144 ألف حوالة نهاية العام، كما ارتفع بـ 7 آلاف حوالة (5%) مقارنة مع العام 2007.

الحوالات الصادرة نحو الخارج (قيمة)



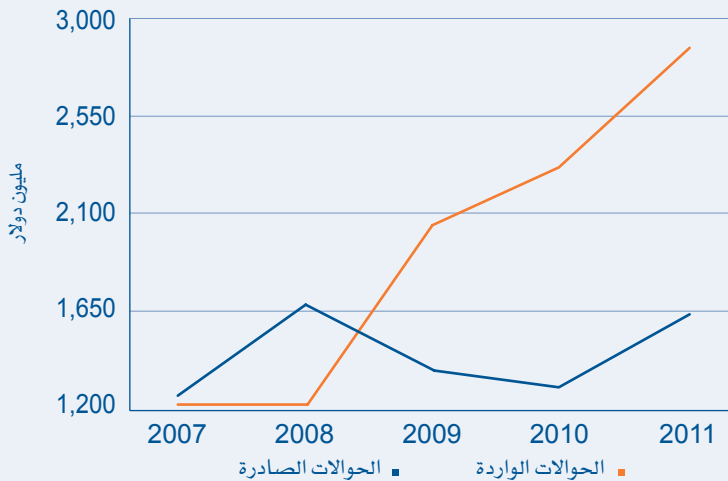
ارتفعت قيمة الحوالات الصادرة إلى الخارج بـ 646 مليون دولار (14%) خلال العام 2011، لتبلغ 5.4 مليار دولار نهاية العام، كما ارتفعت بـ 2 مليار دولار (58%) مقارنة مع العام 2007.

الحوالات المتبادلة مع إسرائيل (عدد)



ارتفع عدد الحوالات الواردة من إسرائيل بـ 10 آلاف حوالة (35%) خلال العام 2011، ليبلغ 37 ألف حوالة نهاية العام، في حين انخفض عددها بـ 12 ألف حوالة (24%) مقارنة مع العام 2007. أما الحوالات الصادرة إلى إسرائيل فقد ارتفع عددها بـ 550 حوالة (2%) خلال العام 2011، ليبلغ 33 ألف حوالة نهاية العام، بينما انخفض بـ 9 آلاف حوالة (22%) مقارنة مع العام 2007.

الحوالات المتبادلة مع إسرائيل (قيمة)



ارتفعت قيمة الحوالات الواردة من إسرائيل بـ 484 مليون دولار (21%) خلال العام 2011، لتبلغ 2.8 مليار دولار نهاية العام. كما ارتفعت بـ 1.6 مليار دولار (125%) مقارنة مع العام 2007. أما الحوالات الصادرة إلى إسرائيل فقد ارتفعت قيمتها بـ 282 مليون دولار (21%) خلال العام 2011، لتبلغ 1.6 مليار دولار نهاية العام، كما ارتفعت بـ 318 مليون دولار (24%) مقارنة مع العام 2007.



- عدد موظفي القطاع المصرفي : ارتفاع إلى 4,984 موظف.
- الذين يملكون خبرة أقل من 5 سنوات : يشكلون 47% من الإجمالي.
- حملة شهادة البكالوريوس : يشكلون 76% من الإجمالي.
- الذين تقل أعمارهم عن 34 سنة : يشكلون 62% من الإجمالي.
- الذين يعملون لدى البنوك المحلية : يشكلون 53% من الإجمالي.



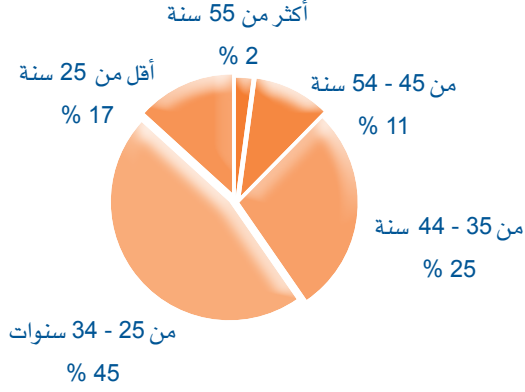
توزيع الموظفين في القطاع المصرفي الفلسطيني 2011

المجموع	العدد	التصنيف	
	106	إدارة عليا	المستوى الوظيفي
	388	إدارة وسطى	
	3,703	كادر تنفيذي	
4,984	787	مستخدمين	
	104	أكثر من 20 سنة	سنوات الخبرة*
	479	20 - 16 سنة	
	797	15 - 11 سنة	
	857	10 - 6 سنوات	
4,256	2,019	أقل من 5 سنوات	
	3	دكتورة	المؤهلات العلمية*
	239	ماجستير	
	3,236	بكالوريوس	
	608	دبلوم معهد	
4,256	170	توجيهي فما دون	
	84	أكثر من 55 سنة	العمر*
	467	54 - 45 سنة	
	1,076	44 - 35 سنة	
	1,915	34 - 25 سنة	
4,256	714	أقل من 25 سنة	
	848	شمال الضفة	التوزيع الجغرافي*
	2,184	وسط الضفة	
	535	جنوب الضفة	
4,256	689	قطاع غزة	
	2,960	ذكور	النوع الاجتماعي*
4,256	1,296	إناث	
	4,375	مصنفين	التصنيف
4,984	609	غير مصنفين	
	777	توظيفات	الدوران الوظيفي*
-	436	استقالات وإقالات	

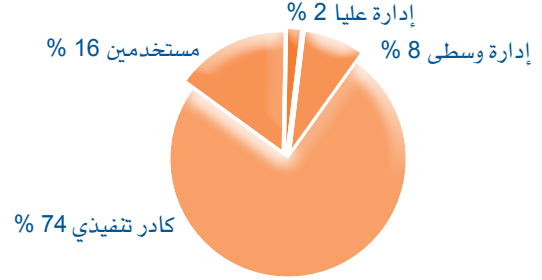
* لا تشمل الموظفين من فئة المستخدمين

توزيع الموظفين في القطاع المصرفي الفلسطيني 2011

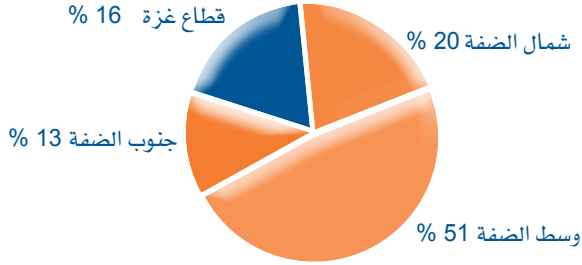
العمر



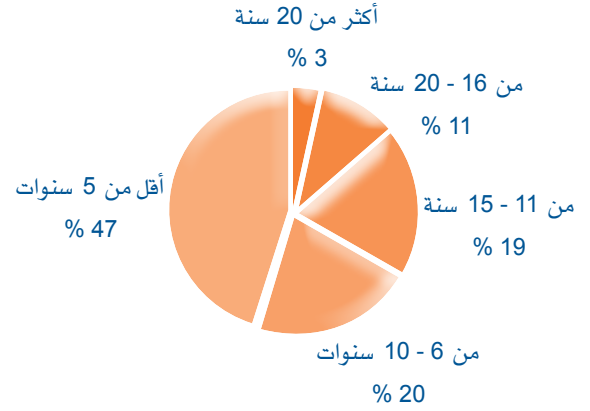
المستوى الوظيفي



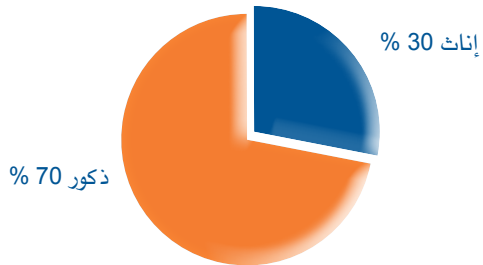
التوزيع الجغرافي



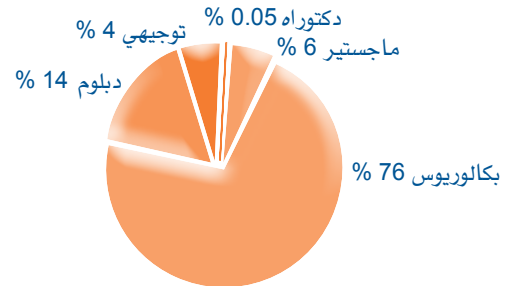
سنوات الخبرة



النوع الاجتماعي



المؤهلات العلمية



آمعفة البنوك فف فلفلفن

ص.ب: 4117 رام الله - فلسطين

هاتف: + 970 2 2414555

فاكس: + 970 2 2414559

موقع إلكتروني: www.abp.ps

برفد إلكتروني: research@abp.ps